الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

إشكالية انضمام الجزائر إلى البريكس في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

من إعداد الطالب

- **فاسي عبد الغني**

تحت إشراف:

د.واضح فواز

يوم 15 /2023/16 على الساعة 11:30 –12:20 مدرج رقم 20

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.عايد أمين	جامعة المسيلة	رئيسا
د.واضح فواز	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د.غفصي توفيق	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين

نحمد الله ونشكره عز وجل الذي من علينا بفضله وتوفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع وفاءا وعرفاناً بالفضل لأهل الفضل

لا تسع الكلمات والمعاني للتعبير عن شكري وتقديري ووفائي لأستاذي المشرف واضح فواز لقبوله الإشراف على الدراسة وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث ولسوف أبقى أعتز بسخائه وعطائه والشكر الموصول أيضاً إلى كل من ساندني وجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل زملائي وأصدقائي

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد والعون داعياً من الله عز وجل أن يجزي الجميع عن خير الجزاء ذلك في ميزان حسانتهم

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى الزميل سعداني سمير على مساهمته القيمة وكذا الأخ بلطرش صدام على وقوفه إلى جنبي في هذا العمل وشكرا

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى روح والدي الذي علمني معنى الحياة و زرع فيا بذور العلم و التربية و الأخلاق ، فرحمة الله عليك

كما اهدي هذا العمل إلى التي سهرت من اجلي الليالي لأنعم انا بالدفء و الحنان أمي الغالية اطال الله في عمرها و جعل دعائها سندا و حفظا لي في الدنيا و الآخرة

الى روح أخي الأكبر الذي زرع فينا حب العلم و التعلم

الى جميع أخوتي و أخواتي و أولادهما كل في مقامه حفظهم الله على الوحدة و التآزر

إلى زوجتي و بناتي قرة الأعين نور واية الرحمان و رهف حفظهم الله و أنشأهم على درب الخير و المحبة و العلم الصالح

و إلى جميع من ساعدني و حفزني من بعيد أو قريب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: فاسرا عبد العزيز المولود(ة) بتاريخ: 1997/11/05 ب: عين وسارة ولاية المدية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 196350787 الصادرة بتاريخ: 14/12/2016 عن: بلدية عين وسارة ولاية المدية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: اشكالية انضمام الجزائر الى منظمة البريكس في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/05

التوقيع و البصمة

2023 جوان 05

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	I
الاهداء	I I
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: بريكس والحرب الروسية الأوكرانية	
تمهيد	02
المبحث1 :تكتل بريكس	03
المطلب 1: نشأتها وأهم مؤتمراتها	03
المطلب 2:خصائص منظمة بريكس وأهدافها	12
المطلب 3: الوزن الإقتصادى والسياسي لتكتل بريكس في النظام الدولى	15
المبحث2 :الحرب الروسية الأوكرانية	19
المطلب1: أسبابها ودوافعها	19
المطلب 2: الحرب الروسية الأوكرانية والنظام العالمى	21
المطلب 3: الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على منظمة البريكس	26
الفصل الثانى : الجزائر ومنظمة البريكس	
تمهيد	31
المبحث1 :دوافع انضمام الجزائر إلى البريكس	33
المطلب 1 : وضع الاقتصاد الجزائري قبيل إبداء الرغبة للانضمام لبريكس	33
المطلب2: مقومات الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى البريكس	45
المطلب3: إستراتيجية الجزائر لتحقيق شروط الانضمام الى البريكس في ظل الحرب الروسية الأوكرانية	52

المبحث2 : الأهمية الاقتصادية والسياسية للانضمام الجزائر إلى بريكس	58
المطلب 1: إمكانيات وأهمية الجزائر بالنسبة للبريكس	58
المطلب2: المكاسب والأبعاد السياسية والاقتصادية لانضمام الجزائر إلى البريكس	67
المطلب3: مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على انضمام الجزائر إلى البريكس	70
الخاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	82
ملخص الدراسة	86

فهرس الأشكال والجداول:

الرقم	العنوان	الصفحات
	الجداول	
01	يلخص قمم البريكس من 2009-2021	**10**
02	يمثل تصنيف اكبر مصدري القمح في العالم في عام 2020 (مليون طن)	**25**
03	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001/1990	**37**
04	تطور معدل النمو للاقتصاد الجزائري للفترة 2001/1990	**38**
05	تطور معدل تضخم للفترة 2001/1990	**39**
06	يبين أهم المعطيات للفترة 2014/2002	**41**
07	يبين مختلف الإحصائيات	**43**
08	يوضح الكمية المتوفرة للطاقة الشمسية	**51**
09	يبين أهم إحصائيات الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع دول البريكس	**62**
	الأشكال	
01	يمثل تطور معدل البطالة في الجزائر من (1990-2001)	**37**
02	يمثل تطور معدل نمو الاقتصاد الجزائري بين فترة (1990-2001)	**38**
03	يمثل تطور معدل التضخم بين فترة (1990-2001)	**39**
04	يوضح الناتج الداخلي الخام أج /بالتريليون	**62**
05	يمثل نسبة نمو دول البريكس	**63**
06	يمثل عدد السكان بالملايين	**64**
07	يمثل نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام	**65**
08	يمثل نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام	**66**

مقدمة

مقدمة

لم تعد التكتلات الاقتصادية و السياسية في العالم كما كانت عليه من قبل ، بحيث كانت تقتصر على دول الجوار أو الدول التي تحكمها نفس الأنظمة السياسية أو تتشابه في المقومات الاقتصادية أو الثقافية أو الدينية ، بحيث أصبحت هذه التكتلات ذات طابع عالمي و تمتد جغرافيا إلى القارات الخمس مع اختلاف الطبوع السياسية و الاقتصادية و كذا العادات و الثقافات و حتى الأديان مما أعطى نظرة أكثر شمولية لهذه التكتلات .

فبعد انتهاء الحرب الباردة و زوال المعسكر الشرقي أصبحت الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة على زمام العلاقات الدولية سواء السياسية منها أو الاقتصادية ، كما أدى تحكم هذه الأخيرة في قرارات الهيئات الدولية كالأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي إلى ظهور فجوات بين الدول الرأسمالية و الدول النامية بحكم استعمال الدول الغربية لهذه الهيئات كأدوات ضغط و تسلط على هذه الدول ، و هو الأمر الذي أدى إلى ظهور بوادر لتكتلات إقليمية حاولت هذه الأخيرة الاندماج فيما بينها للتصدي للغطرسة الأمريكية و من أهمها تكتل دول الأسيان و تكتل دول الخليج ، و تكتل دول أمريكا الجنوبية الشيء الذي أدى إلى ظهور بعض الإقتصادات الناشئة و التي حققت نسب نمو معتبرة و أضحت تحتل مكانة في المشهد الاقتصادي العالمي و تتبوأ مراتب متقدمة في التصنيف الدولي و هذا ما جعلها تحقق استقلالية القرارات السياسية عن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، و أضحت هذه الدول الناشئة تحلم بخلق نظام عالمي أكثر عدلا و مصداقية و توازن ، مما جعلها تدخل في تكتلات كبيرة فيما بينها و لعل أهم تجربة يحتدى بها هو تكتل البريكس الذي ظهر كفكرة في عام 2006 م على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة و التي تبلورت بعد انعقاد القمة الأولى بين وزراء خارجية أربع دول و هي روسيا ، الهند ، الصين ، البرازيل في ماي 2008 م والذي تجسد بإعلان ميلاد هذا التكتل في جوان 2009 م تحت مسمى البريك والذي تم تحديد من

خلاله أهداف هذا التكتل و أنظمت دولة جنوب إفريقيا في قمة برازيليا في 2010 م إليه ليصبح التكتل بإسم بريكس .

كما أن تسارع وتيرة النمو الاقتصادي لهذه الدول جعلها محطة أنظار العالم و أصبحت تنافس مجموعة السبعة الكبار بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في إجمالي ناتجها الخام و معدلات نمو أكبر، الشيء الذي جعلها تستقطب اهتمام الدول الناشئة الصغيرة و التي تحتوي على إمكانيات اقتصادية و جغرافية هامة للانضمام إليها ، و هذا ما جعل الدول الكبرى تتخوف من ازدهار هذا التكتل خاصة و أن من أهم مبادئه هو التعددية القطبية .

فالتسارع و التجاذبات الدولية في مطلع 2010 م إلى يومنا هذا جعل الصراع الاقتصادي و السياسي يشتد بين الدول الكبرى و هذه الدول بقيادة روسيا و الصين، و هذا ما ترجمته الحرب الروسية الأوكرانية و وقوف الدول الغربية إلى جانب أوكرانيا و محاولة حشد الدول الأخرى للوقوف ضد روسيا في هذه الحرب ، إلا أن ذلك لم يمنع الكثير من الدول الناشئة من التقدم بطلبات الانضمام إلى هذا التكتل و من بينها الجزائر و التي سنخصها بهذه الدراسة و مدى تأثير تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على انضمامها.

الإشكالية :

مما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية بطرح السؤال الجوهري التالي :

ما رهانات الجزائر للانضمام إلى تكتل بريكس في ظل التجاذبات الدولية و تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ؟

و لتبسيط الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو حجم منظمة البريكس و أهدافها ؟
- ما مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في تغيير النظام العالمي ؟
- ما هي رهانات الجزائر الاقتصادية و السياسية التي تعول عليها للانضمام إلى هذه المنظمة ؟
- ما مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في ظل أزمة الغذاء و الطاقة ؟
- هل ستحقق الجزائر حلم الانضمام إلى هذه المنظمة و ماذا ستكسب من ذلك ؟

فرضيات الدراسة :

في ظل رغبة منظمة البريكس في التوسع لإشراك دول ذات وزن إقتصادي و جغرافي و سياسي كبير الى المنظمة في شاكلة بريكس بلوس .

إن الجزائر تعتبر من هذه الدول التي تسعى البريكس لضمها لهذا التجمع ، و أن الجزائر ستكسب الرهانات المعول عليها و تحقق حلم الانضمام في المدى القصير .

منهج الدراسة :

يتبع الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستشرافي .

الدراسات السابقة :

1 – هدى غضبان : التجمع الاقتصادي الإقليمي البريكس و فرص الجزائر للانضمام إليه في آفاق 2030 ، جامعة المسيلة 2022/2021 .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير الانضمام إلى التجمع الاقتصادي البريكس و كذا المقومات الاقتصادية للجزائر من اجل الانضمام إلى هذا التجمع في الآفاق المستقبلية 2030 و عرض واقع الاقتصاد الجزائري، وخلصت الدراسة إلا أنا الجزائر لم تحقق أغلب المعايير للانضمام إلى هذا التكتل لطبيعة اقتصادها أحادي الإنتاج والتصدير بسبب اعتماده على عائدات وصادرات النفط في حدود 95% إلا أن هذه الوضعية لا تمنع من التفاؤل بسبب محاولة السلطات العمومية تنويع الاقتصاد.

2– أم البنين معلم : 2022/2021 بعنوان دور تكتل البريكس في النظام الدولي جامعة باتنة .

تهدف هذه الدراسة الى محاولة فهم دور البريكس في النظام الدولي و تحليل التوقعات و التحديات التى تواجه توسع هذا الدور و تقييم الآثار المحتملة للعلاقات الدولية على الصعيدين الاقليمي و الدولي، وخلصت الدراسة إلى أن نجاح تكتل بريكس يعتمد على مدى مرونته في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، وكذا محاولتها لإنشاء شراكة ذات مصداقية في اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن تغيير المناخ وفي مجال الطاقات المتجددة من خلال توسيع عضويتها أمام البلدان الأخرى مما يسمح لها بتشكيل معالم دولي جديد يقوم على التعددية القطبية في ظل تراجع النفوذ الغربي.

3– فتيحة بلطرش : مكانة القوى الصاعدة البريكس في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل للفترة 2002 –2020 جامعة مولود معمري تيزي وزو 2019–2020 .

و تهدف الدراسة إلى إبراز الأهمية التي لعبتها مجموعة البريكس كتنظيم يجمع القوى الصاعدة كقوة اقتصادية عالمية و هذا من خلال دراسة التجربة الاقتصادية البرازيلية، وخلصت الدراسة إلى:

-سيطرة العامل الاقتصادي على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة والذي ساهم في ظهور القوى الصاعدة بشكلها الحالي، ضف إلى ظهور التكتلات الاقتصادية الراهنة من منطق متعدد الأوجه.

-كما أن ظهور مجموعة بريكس كقوى اقتصادية صاعدة هو إنجاز في حد ذاته في ظل الهيمنة الغربية، كما خلصت الدراسة إلى أن الغموض الذي يسود العلاقات الدولية لا يمكن الإقرار بالتحول نحو نظام متعدد القطبية على الأقل في الوقت الحالي.

-إن اقتصاد البرازيل هو قوى صاعدة في مفترق الطرق بفعل المستوى العالمي والذي يتوقف نموه على مدى تعافي الاقتصاد العالمي من الانكماش.

من الدراسات السابقة ننطلق في محاولة إبراز مدى قدرة الاقتصاد الجزائري في تحقيق معايير وشروط الانضمام إلى البريكس في المدى القصير في ظل رغبة دول هذا التكتل للانفتاح على ضم دول أخرى ذات ثقل اقتصادي وسياسي وجغرافي كبير وعليه نبرز أهمية هذه الدراسة.

أهمية الدراسة :

تتلخص الأهمية المتوخاة من هذه الدراسة في تسليط الضوء على قدرة الجزائر لتحقيق أهداف الانضمام إلى هذا التكتل الناشئ في ظل الضغوطات الدولية المتزايدة عليها لمنعها للانضمام إلى هذا التكتل ، و كذا جعل الجزائر هدف الانضمام إلى هذا التكتل لأجل التحرر من التبعات التي لحقتها جراء الاتفاقيات السابقة مع الاتحاد الأوروبي و ما ترتب على ذلك من خسائر الاقتصاد الوطني و كذا محاولاتها لتنويع اقتصادها و إيجاد بدائل لتمويل مشاريعها الاستثمارية خارج ضغوطات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و كذا نقل التكنولوجيا التي يتيحها هذا التكتل ، كما أنها تسعى إلى الابتعاد على التجاذبات السياسية الدولية وفق مبدأ عدم الانحياز و إيجاد مكانة لها في عالم جديد متعدد الأقطاب في طور الإنشاء ، و استغلال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية لزيادة صادراتها من الطاقة والتموقع في السوق الدولية في ظل العقوبات الاقتصادية على أكبر منتجي النفط في العالم (روسيا) .

أهداف الدراسة : من أبرز الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة

1 – إعطاء نظرة على التحولات الجوهرية التي مست النظام العالمي بعد ظهور هذا التكتل المنادي بالتعددية و نبذ الأحادية في اتخاذ القرارات العالمية .

2 – إبراز أهم التوجهات و الأهداف الاقتصادية و السياسية لهذا التكتل بصفته تكتل يريد الانفتاح على دول ذات وزن اقتصادي و جغرافي كبير و من مختلف القارات لإعطائه البعد العالمي .

3 – رصد أهم التداعيات التي يمكن أن تؤثر على هذا التكتل أو مستقبله في رسم خارطة عالمية جديدة بعد الحرب الروسية الأوكرانية و مدى تأثير هذه الأخيرة على هذا الهدف .

4 – إبراز مدى قدرة الجزائر و أهدافها المستقبلية في حالة الانضمام إلى هذا التكتل الناشئ و رصد ميزان التوازنات الدولية في خضم التجاذبات و الضغوطات الدولية الممارسة من طرف الدول الغربية عليها من أجل الابتعاد عن هذا التكتل .

5 – إبراز أهم مقومات الاقتصاد الجزائري و مدى تأثره إيجابا أو سلبا بما يدور في العالم و خاصة تأثير هذه الحرب على الاقتصاد الجزائري .

6 – ماذا ستكسب الجزائر في الأخير من هذا الانضمام من خلال إبراز أهم النتائج المتوخاة من هذا الانضمام .

مبررات اختيار الموضوع : نستند في هذا المعطى إلى :

1 –مبررات ذاتية : يتجلى هذا المبرر من خلال أهمية الموضوع بالنسبة الى الباحث في الاقتصاد الدولي نظرا لتوافقه و الاختصاص و كذا حداثته حيث يعتبر موضوع الساعة و يخص جانب يتعلق بالاقتصاد الدولي لتسليط الضوء على القدرات الذاتية للجزائر على تحقيق رهانات الانضمام و مكاسبها .

2 – المبررات الموضوعية و العلمية : إن التحولات الجيوسياسية و الاقتصادية العالمية فرضت على الدول تغيير أنماط تعاملاتها و البحث على بدائل للنهوض بإقتصاداتها و الابتعاد على الغطرسة الغربية و الأمريكية على هذه الدول النامية مما جعلها تبحث عن مكان لها يكون آمن و تحت مظلة تكون ذي بعد عالمي قوي سياسيا و اقتصاديا و هذا ما نلمسه في الدولتين روسيا و الصين و اللتان تعتبران من أكبر الدول الناشئة في هذا المجال ،فصعودهما و تحديهما للغطرسة الغربية الأمريكية و مناداتهما بتغيير النظام العالمي من الأحادية القطبية إلى التعددية ، و كذا أهمية التسهيلات التي أدرجتها دول تكتل البريكس في إتفاقياتها جعل من الجزائر و بعض الدول الأخرى ترى في هذا التكتل منفذا لتحقيق أهدافها الإنمائية في ظل التسهيلات التي يمنحها بعيدا على الشروط التعجيزية التي يقرها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الذي يعتمد على الازدواجية في التعامل بين الدول .

صعوبات الدراسة :

نظرا لحداثة الموضوع و تسلسل الأحداث العالمية و استمرار تأثيراتها إلى المستقبل و عدم وجود مصادر كتب لتتخذ كمراجع لهذا البحث تم الاعتماد في غالب الأحيان على المجلات و المواقع الرسمية للحصول على المعلومة و هذا بمحاولة إدراجها في المعنى الصحيح للبحث ، كما أن استمرار تغير المعطيات الخاصة بالبحث يجعل من عملية التوصل إلى النتائج المرجوة من البحث في غاية الصعوبة.

هيكل الدراسة :

تعتمد الدراسة الهيكلية للبحث على فصلين :

الفصل الأول نظري ينقسم إلى مبحثين يتم تقديم في المبحث الأول نبذة عن تجمع البريكس ، نشأته و خصائصه و أهدافه و كذا الوزن الاقتصادي و السياسي لهذا التكتل وكذا تأثيره على النظام الدولي ، أما المبحث الثاني فيعرج فيه الباحث على تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية أسبابها و دوافعها ، تأثيرها على النظام العالمي، ثم بشكل خاص على أداء منظمة البريكس.

الفصل الثاني و هو فصل تطبيقي يحاول الباحث فيه إعطاء نظرة على أهمية مسعى الجزائر للانضمام إلى هذا التكتل الناشئ و يقسم إلى مبحثين، المبحث الأول يتطرق إلى دوافع انضمام الجزائر إلى منظمة البريكس من خلال إبراز أهم مقومات الاقتصاد الجزائري و الإستراتيجية المتبعة لتحقيق شروط الانضمام كذا تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الجزائر .

المبحث الثاني و يتناول أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر والتي تسمح للجزائر بالانضمام لمنظمة البريكس إبراز أهم المكاسب المتوخاة من هذا الانضمام وهل سيتحقق ذلك.

حدود الدراسة: في الجانب النظري يمتد إلى مرحلة ما بعد الاستقلال إلى 2022، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فنركز على السنوات الخمس الأخيرة إلى 2022 مع إضافات بسبب تسلسل الأحداث إلى سنة 2023م.

الفصل الأول:

بريكس والحرب الروسية الأوكرانية

(النشأة –الخصائص–أسباب وتداعيات الحرب)

تمهيد الفصل:

لقد أدى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية إلى تزايد اهتمام الدول النامية ذات الاقتصادات الناشئة بالانضمام إلى تكتل بريكس و محاولة استغلال المزايا التي يتحها بنك التنمية لهذا التكتل و كذا المنادات بالتعددية القطبية و الانفتاح على جميع دول العالم و كسر الهيمنة الغربية الأمريكية و لعل انضمام هذه الدول سيعطي لهذا التكتل دور ريادي للعلاقات الدولية نظرا للقوة الاقتصادية و السياسية و العسكرية الذي يتمتع به هذا التكتل .

المبحث الأول : تكتل البريكس .

يعتبر تكتل بريكس من أهم التكتلات الاقتصادية الحديثة ذات الوزن الاقتصادي الكبير بحيث أضحت تنافس مجموعة السبع الكبرى ولهذا سنتطرق إلى نشأته وخصائصها.

المطلب الأول : نشأته و أهم مؤتمراته :

1-1- نشأته : مصطلح البريكس هو اختصار للحروف اللاتينية الأولى المكونة لأسماء الدول المشكلة لهذا التجمع ذات النمو الاقتصادي المرتفع و تضم خمس دول تقع في أجزاء مختلفة من العالم ، و قد أستخدم مصطلح البريك **BRIC** لأول مرة في 20نوفمبر عام 2001 قبل انضمام دولة جنوب إفريقيا في أواخر 2010 حيث قدم جيم أونيل كبير اقتصاديين في شركة غولد مان ساكس الأمريكية في دراسة استشرافية تحت عنوان (العالم يحتاج إلى المزيد من اطواب القرميد)[1].

TheWorlds Needs Better Economic BRIC

حيث خلص إلى أن هناك قوة عالمية اقتصادية تنمو وتزدهر بوتيرة سريعة وهذا بتحليل للإحصائيات الاقتصادية المتعلقة بالناتج القومي والمؤشرات الإقتصادية الأخرى ، كما نشرت مؤسسة غولد مان ساكس دراسة في عام 2003 تحت عنوان " حلم البريك الطريق نحو 2050" والتي أشارت إلى الكتلة الدولية الصاعدة المتمثلة في اقتصاديات الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم وهي البرازيل، روسيا ، الهند ، الصين وقد أستخدم أونيل مصطلح البريك كرمز لإظهار انتقال القوة الاقتصادية لهذه الدول بعيدا عن مجموعة السبع الاقتصادية بحيث بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية التي أطلق عليها أولا تسمية البريكس وضمت في بداية مراحل تكوينها كل من

[1] علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، جامعة الأزهر غزة، 2018م، ص 19

وزراء خارجية البرازيل و روسيا و الهند و الصين في سنة 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيو يورك .

عقدت مجموعة البريك أول قمة لها في يوليو سنة 2008 باليابان على هامش قمة الثمانية الكبار، و هي القمة التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربعة حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية و قد عقدت أول قمة رسمية بين رؤساء الدول السالفة الذكر في مدينة بيكا تيرينبرغ في روسيا 2009 حيث تم الإعلان على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن ، و اتفقوا على مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية بما فيها التعاون في المجال المالي و التجاري و السياسي .

و قد أنظمت في أواخر 2010 و بداية 2011 دولة جنوب إفريقيا إلى هذا التكتل ليصبح تحت مسمى بريكس و التي تعني الحروف الأولى لكل دولة من الدول الأعضاء ، و أستمر التنسيق بين هذه الدول بحيث عقدت العديد من اللقاءات و المؤتمرات الرسمية فيما بينها من أجل تحديد الخطوط العريضة والسياسات المنتهجة من قبل هذا التجمع.

1-2-قمم ومؤتمرات البريكس : بعد الاتفاق في 2008 على إنشاء هذا الفضاء اتفق الأعضاء المؤسسون على عقد قمم دورية من أجل وضع الخطط والإستراتجيات التي يتعين على الدول الأعضاء تطبيقها :

1- قمة بريك الأولى- ايكاترينيرغ في 16جوان 2009 : [1]

ناقشت هذه القمة الوضع الحالي للاقتصاد العالمي وقد تم الاتفاق على التأكيد على الدور المحوري الذي لعبته دول العشرون الكبار في مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي هزت أسواق المال الدولية وكذا إعادة هيكلة المؤسسات المالية وهذا بتشكيل جبهة موحدة لإصلاح وصياغة النظام المالي العالمي بإصلاح صندوق النقد الدولي

[1] أم البنين معلم، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2021-2022م، بتصرف ص 96.

والبنك العالمي بالإضافة إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول في القضايا المتعلقة بالطاقة والتعليم والبحث العلمي والعدالة الاجتماعية بين الدول وكذا دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات سلميا والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

2-مؤتمر القمة الثاني لمجموعة البريكس إعلان برازيليا في 15 أفريل 2010:

انعقدت هذه القمة في برازيليا عاصمة البرازيل بمشاركة الدول الأربعة روسيا، الهند، الصين والبرازيل وقد تم الاتفاق على تحديد رؤيا مستقبلية مشتركة للحوكمة العالمية والعمل على دفع بإتجاه نظام عالمي متعدد الأقطاب يسوده العدل والمساواة والاحترام المتبادل كما تم التوقيع على مذكرة تعاون بين مصرف "فينيش إيكونوم" بنك الروسي والمصارف التجارية في كا من الهند والصين والبرازيل يقضى بتسهيل التحويلات النقدية الدولية مع إمكانية تشكيل عملة مصرفية موحدة في مجموعة البريك كما تم التطرق إلى مسألة إصلاح المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها وأيضا منظمة التجارة العالمية،وقد أعلنت الصين انضمام دولة جنوب إفريقيا كعضو كامل إلى المجموعة في 2010/12/24لتصبح بذلك التسمية بريكس.[1]

3- القمة الثالثة بريكس إعلان سانيا الصين 14/أفريل 2011:

تم ذلك في جزيرة هاينان بمدينة سانيا جمهورية الصين تحت شعار "رؤيا واسعة ، ورخاء مشترك" بمشاركة الدول الخمس وقد تم التطرق إلى قضايا السلم والأمن الدوليين والسعي على أن يكون القرن21 يسوده السلام والوئام والتعاون والتنمية العلمية من أجل عالم أكثر عدلا ونزاهة مع العودة إلى التأكيد على إصلاح منظمة الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن بالإضافة إلى إصلاح النظام النقدي والمالي وفرض الرقابة عليه ببناء نظام

[1] أم البنين معلم، المرجع السابق بتصرف. ص 96.

للعملات الاحتياطية تكون أكثر فعالية وتماثل وكفاءة ، كما انتقدت الحملة الجوية لحذف الناتو على ليبيا وهذا بوجوب احترام سيادة الدول ووحدتها.[1]

4-قمة بريكس الرابعة إعلان نيودلهي 29مارس2012:

وجرت هذه القمة شعار " شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن الازدهار" وهذا ما أظهر الرغبة المشتركة بين هذه الدول في تعزيز الشراكة من أجل التنمية والتعاون والدفع بها قدما على أساس الانفتاح والتضامن والتفاهم والثقة المتبادلين وقد خرجت بمجموعة من القرارات أهمها الدعوة لإنشاء بنك التنمية الخاص بمجموعة البريكس لمد التسهيلات الإتمانية بالعملة المحلية كما طالبت المجموعة باعتماد آلية منفتحة ومبنية على أساس الكفاءة في اختيار رئاسة البنك الدولي وكذا الظهور بموقف سياسي موحد في التعامل في القضايا ذات الشأن الدولي [2]

5-قمة بريكس الخامسة ديربان جنوب إفريقيا 27مارس 2013:

وقد جرت بمشاركة رؤساء دول البريكس الخمس وعدد من قادة دول إفريقيا وممثلين للتكتلات الإفريقية تحت شعار"بريكس وإفريقيا : الشركة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع" وقد خصصت لدعم الشراكة بين هذه المجموعة ودول قارة إفريقيا من خلال بعث مشروعات إنمائية تخص البنية التحتية المشتركة وتعزيز حضورها الاقتصادي الدولي وهذا من خلال المساهمة بشكل إيجابي في تحقيق السلام والسلم والتنمية والتعاون الدولي كما تم الإعلان بالاستغناء على التعامل بعملة الدولار والأورو وإحلال التعامل بالعملات النقدية للمجموعة وكذا إنشاء كابل لاتصالات ضوء تحت البحر لنقل المعلومات من أجل يربط بينها في شبكة غير قابلة للاختراق لتفادى الجوسسة الأمريكية ، وقد أفضت قرارات القمة إلى خطة إنشاء

[1] أم البنين، المرجع السابق، بتصرف، ص97.

[2] المرجع نفسه ، ص 98.

مصرف بريكس للتنمية يكون موازيا لنهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هدف هذا البنك تمويل البنى التحتية لهذه الدول والاستغناء عن البنك الدولي [1].

6-قمة السادسة إعلان فورتاليزا البرازيل 15 جولية 2014:

وقد تم الاجتماع بحضور إتحاد دول أمريكا الجنوبية(إيناسور) وأيضا مجموعة أمريكا اللاتينية والكراييب (سيلاك) وقد تم التركيز في هذه القمة على صياغة رئيا وأجندة التنمية لمابعد2015 وتم مناقشة موضوع النمو الشامل والحلول المستدامة تماشيا مع سياسات الحكومات لمواجهة التحديات التي تفرضها الحاجة والحافظة على تحقيق معدلات نمو ودعم السياسات الاجتماعية كما تم التأكيد، على زيادة الانفتاح على جميع الدول وخاصة البلدان النامية والناشئة وكذا باقي التكتلات إقليمية والدولية كما أعلنوا عن إنشاء بنك التنمية والذى مقرها شونقهاي برأس مال 50مليار دولار، إضافة إلى إنشاء الصندوق الاحتياطي بقيمة100مليار دولار بحيث يقدم البنك الجديد في تقديم تمويلات لمشروعات البنية التحتية والتنمية في دول بريكس وكذا الدول النامية والناشئة في العالم أما صندوق الإحتياط فيستخدم لدعم الدول التي تواجه الصعوبات مرتبطة بعملتها [2]

7- قمة بريكس السابعة إعلان أوفا روسيا 09 جويلية 2015:

وقد عقدت هذه القمة تحت شعار : شراكة بريكس عاملا قويا للتنمية العالمية بحيث غتفقو على التنسيق والتعاون فيما بينهم للحد من سياسة الإستفراد التي تنتهجها الولايات المتحدة والدول الغربية بقضايا العالم ومواصلة النضال من أجل كسر نضام الأحادي القطبية كما دع والى تعزيز الشراكة الإستراتيجية المبنية على أسس الانفتاح والتضامن والمساواة وتبادل المنفعة والتطرق الى قضايا الفقر وعدم المساواة من خلال تعزيز الدور الجماعي لهذه الدول ، كما دعا قادة دول بريكس الدول الأخرى لمواجهة أشكال الحيمائية التجارية

[1] أم البنين معلم، المرجع السابق،بتصرف، ص 99.

[2] المرجع نفسه ، ص100. بتصرف

والقيود المفروضة على التجارة، كما تم اعتماد إستراتيجية للشراكة الاقتصادية بين هذه الدول حتى عام 2020 بهدف تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات البريكس في أسواق العالم وتعزيزها في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والزراعة والعلوم والتعليم [1]

8- قمة بريكس الثامنة إعلان غوو االهند 15 أكتوبر 2016:

وتم تحت شعار "بناء الحلول المستجيبة والشاملة والجماعية "، وتم الاتفاق على تفعيل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياط لما لهما من دور في تعزيز البنية المالية الدولية كما حث على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بوعودها حيال مساعدة الدول النامية وهذا بتخصيص 0.7بالمائة من إجمالي الناتج المحلى في إطار سياسة التنمية المستدامة 2030 كما تم إصدار مجموعة من السندات الخضراء بالرنميني أليوان السيني لتعزيز شبكة السلامة المالية العالمية [2].

9- قمة بريكس التاسعة إعلان شيامن الصين 04 سبتمبر 2017:

تم التطرق في هذه القمة إلى تعزيز دور دول البريكس في مواجهة التحديات بشكل مشترك من خلال الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتعزيز الحوكمة العالمية بالتنسيق مع مجموعة العشرين وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وكذا تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى مع التمسك بالنظام التجاري المتعدد ورفض جميع أشكال الحمائية والانغلاق الاقتصادي .[3]

10- القمة العاشرة جوهنز بورغ جنوب إفريقيا 27جويلية 2018:

وقد عوقدت هذه القمة بحضور عدد من رؤساء دول إفريقيا على غرار ناميبيا ، أنغولا ، الطوقو، روندا ،السينيغال ، الغابون كما تم دعوة تركيا كضيف شرف وتم فيها

[1] أم البنين معلم، المرجع السابق، ص 101-102. بتصرف

[2] المرجع نفسه ، ص 103. بتصرف

[3] المرجع نفسه، ص104. بتصرف

التطرق إلى الحرب التجارية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ترامب وكذلك الدعوة لتعزيز السلم وبناء نظام دولي أكثر عدلا بما يخدم الشعوب وتعزيز الشراكة الإستراتيجية بين دول البريكس كما اتفقوا على تحقيق ركائز التنمية المستدامة والنمو الشامل من خلال التركيز على التبادلات التجارية ومجالات الاقتصاد والأمن والسلام العالمي .[1]

11- القمة الحادية عشرة إعلان برازيليا 13 نوفمبر 2019 :

وقد ركزت على التنديد بالسياسة الحمائية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين ونادت من جديد بضرورة إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات المالية الدولية لتحقيق العدالة والتنمية وإرصاء الثقة فيها كما تقدمت المجموعة بإقتراح إنشاء مكتب إقليمى تابع لبنك البريكس يكون مقره ساو باولوبالبريزيل تكزن مهامه تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة لدول الأعضاء .[2]

12- القمة الثانية عشر إعلان موسكو 17 نوفمبر 2020:

تم هذا الاجتماع بتقنية الفيديو بسبب فيروس كورونا وقد انعقدت هذه القمة في ظروف صعبة وجهها العالم بسبب فيروس كوفيد 19 وما نتج عنها من أزمة عالمية وقد دعت إلى تعزيز التعاون الدولي بهدف تعزيز القدرات الفردية والجماعية للتصدي المشترك لهذه الجائحة ، كما تم اعتماد المقترح الروسي الاقتراح الروسي بإنشاء نظام الأنظار المبكر للوقاية من أخطار الأمراض المعدية الجماعية لمجموعة البريكس ، اعتمدت المجموعة إستراتيجية التعاون في مال التجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي وكذا في المجال المالي وهذا للفترة 2025/2021 .[3]

---

[1] أم البنين معلم، المرجع السابق، ، ص 105. بتصرف

[2] المرجع نفسه، ص 105. بتصرف

[3] المرجع نفسه، ، ص 106. بتصرف

والجدول رقم 01 يلخص لقمم البريكس من 2009-2021 . [1]

القمة	شعارها	تاريخ انعقادها	مكان انعقادها	أهم ما ميزه
الأولى	دراسة الوضع القائم	16 جوان 2009	بيكاترينبرغ بروسيا الاتحادية	أول اجتماع قمة رسمي لدول البريك تناول دراسة كيفية تحسين الوضع الاقتصادي بعد الازمة المالية 2008.
الثانية	إبراز الأهداف	15 أفريل 2010	برازيليا بالبرازيل	خلق نظام عالمي جديد متعدد القطبية
الثالثة	رؤية واسعة و رخاء مشترك	14 أفريل 2011	سانيا بالصين	تحول التكتل من البريك إلى البريكس بعد انضمام جنوب افريقيا .
الرابعة	شراكة البريكس كم أجل استقرار عالمي و الأمن و الازدهار	29 مارس 2012	نيو ديلهي بالهند	إنشاء كابل ضوئي لربط دول البريكس و تفادي التنصت الأمريكي
الخامسة	بريكس وإفريقيا :شراكة من أجل التنمية و التكامل و التصنيع	27مارس 2013	ديربان بجنوب إفريقيا	إقامة عدة اتفاقيات شراكة مع دول من افريقيا
السادسة	النمو الشامل و الحلول المستدامة	15 جويلية 2014	فورتاليزا بالبرازيل	الإعلان عن إنشاء مؤسستي البريكس و هما بنك التنمية الجديد و صندوق احتياطات البريكس
السابعة	شراكة البريكس عاملا قويا للتنمية العالمية	09 جويلية 2015	أوفا في روسيا الاتحادية	مواجهة كل أشكال الحمائية التجارية والقيود المفروضة على التجارة .
الثامنة	بناء الحلول الشاملة و المستجيبة و الجماعية	15-16 اكتوبر 2016	غوا بالهند	

[1] ام البنين معلم، المرجع السابق، ص 108.

التاسعة	شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر اشراقا	5-3 سبتمبر 2017	شيامن الصين	تعزيز الحوكمة العالمية من اجل المزيد من الانفتاح على الاقتصاد العالمي
العاشرة	قمة التحدي و المواجهة	27 جويلية 2018	جوهانسبورغ جنوب افرقيا	انعقدت القمة تزامنا مع تاريخ ميلاد الرئيس الراحل نيلسون مانديلا
الحادية عشر	بريكس نمو اقتصادي من اجل مستقبل ابتكاري	14-13 نوفمبر 2019	برازيليا في البرازيل	اقتراح بإنشاء مكتب إقليمي لتنمية مشاريع الأعضاء للبريكس
الثانية عشر	شراكوبريكس لصالح الاستقرار العالمي و الامن المشترك و النمو المبتكر	17 نوفمبر 2020	رئاسة روسيا	في ظل الوضع العالمي الذي تعاني منه دول العالم إثر جائحة كورونا تم عقد الاجتماع بتقنية الفيديو لمناقشة الأوضاع الصحية .
القمة الثالثة عشر	التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق وعقدت بشكل افتراضي	9 سبتمبر 2021م نيودلهي الهند	رئاسة الهند	-تعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث (السياسية، الأمنية، والاقتصادية والمالية والتبادلات الثقافية) -توقيع اتفاقية التعاون بين دول البريكس فيما يخص كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد -مناقشة مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري. -مناقشة التطورات الأخيرة في أفغانستان

المصدر: أم البنين معلم، ص108، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة.

المطلب الثاني : خصائص منظمة البريكس وأهدافها

1-1 الخصائص: تلعب دول البريكس دورا مهما و متناميا على الساحة الدولية و هذا للأسباب التالية :

- تشكل مساحة دول بريكس 30% من اليابسة في الكرة الأرضية

- تضم 40 % من مجموع سكان العالم .

-يصل حجم الناتج اقتصادي لدول بريكس ما يقارب من 18%من الناتج الاقتصادي في العالم.

-يصل حجم التجارة الخارجية للمجموعة إلى 15%من حجم التجارة الخارجية العالمية كما تجذب نصف الاستثمارات العالمية في العالم.

-يعد اقتصاد الصين ثاني اقتصاديات العالم مع نمو سنوي يقدر ب10% على مدى السنوات الثلاثة الماضية .

- الصين اكبر مصدر و ثاني اكبر مستورد في العالم

- يمثل اقتصاد البرازيل سادس اكبر اقتصاديات العالم

- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادي عشرة من حيث الناتج المحلي الإجمالي و السادس من حيث القوة الشرائية أيضا .

- تمتلك الهند سوقا استهلاكية كبيرة و هي من أهم الدول المصنعة .

- تمثل جنوب إفريقيا بصفتها صاحبة أقوى اقتصاد في إفريقيا و إحدى اكبر الدول الرائدة في مجال التعدين كما أنها اكبر ثالث مصدر للفحم في العالم .

-يوازى الناتج الإجمالي المحلى للدول المجتمعة ناتج الولايات المتحدة المقدر بـ 13.6تريليون دولار، كما يبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة 4تريليو ن دولار.

-يبلغ مجموع سكان الدول الخمس حوالي 48%من مجموع سكان العالم .[1]

-تزخر الدول الخمس بمقومات طبيعية كبيرة نوردها كما يلى:

1-البرازيل لها ثروات طبيعية هامة مثل الذهب ، الحديد، الفوسفات ، البلاتين، القزدير ، اليورانيوم، النفط ، الطاقة الكهربائية، والخشب.

2-روسيا تطل على واجهات بحرية هامة " بحر البلطيق، البحر الأسود و المحيط المتجمد الشمالي وهي من اكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية أهمها النفط والغاز كما تعتبر أكبر مصدر للقمح والأسمدة في العالم وتزخر بمقومات سياحية هامة.

3- الهند: ذات موقع إستراتيجي مطل على المحيط الهندى لها ثروات طبيعية هامة مثل البترول ، الغاز، والفحم وتزخر بطاقات تكنولوجية عالية وتعتبر ثانى دولة من حيث التعداد السكانى فهي تعتبر سوق كبيرة

4- الصين : تزخر بموارد طبيعي مثل الفحم واليورانيوم والحديد والنحاس وهي أول دولة في العالم من حيث السكان وثالث دولة من حيث المساحة كما تعتبر أكبر دولة مستقطبة للاستثمارات الأجنبية .

5- جنوب إفريقيا تزخر بموقع إستراتيجي في العالم تربط بين المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي ، تعتبر أكبر اقتصاديات القارة الإفريقية تزخر بثروات طبيعية هائلة مثل الذهب ، والنحاس الحديد، بلوتونيوم، واليورانيوم وهي ثالث منتج للفحم الحجري كما تعد من الدول

[1] طويل اسيا، كاروس أحمد، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، جامعة البليدة، ص399-403.

الرائدة في الصناعات التعدينية وتحويل المعادن إذ تحتل المركز عالميا في احتياطيات الذهب بحوالي 125 طن .[1]

1-2 أهدافها: تسعى منظمة البريكس من خلال تواجدها في المشهد العالمي لتحقيق جملة من الأهداف انطلاقا من سياستها الداخلية وإستراتيجياتها المبنية على التعاون لتحقيق التنمية المستدامة وكذا المرافعة لإحلال نظام عالمي جديد تسوده التعددية القطبية وإنهاء الهيمنة الأمريكية الغربية على الدول النامية وانطلاقا من كزنها قوة اقتصادية ناشئة لها تأثير على مستقبل العلاقات الدولية التي تهدف إلى:

- خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية

-إنهاء سياسة القطب الأحادي و هيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية .

- إيجاد بديل فعال و حقيقي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

- تحقيق تكامل اقتصادي و سياسي بين الدول الخمس المنضوية تحت عضويته

-دعم تواجدها في المؤسسات الدولية الرئيسية وكذا الأمم المتحدة ومجلس الأمن

- تعزيز دورها في تطوير الحوكمة العالمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين

- إنهاء هيمنة عملة الدولار والأورو كعملات احتياطية للتعامل وإحلال التعامل بالعملات المحلية في التبادل التجاري

- المساعدة في حل الأزمات الدولية بـ الطرق السلمية

-انفتاح على الدول النامية الأخرى وكذا التكتلات الاقتصادية الدولية.

[1] طويل اسيا، كاروس أحمد، المرجع السابق، ص399-403.

المطلب الثالث: الوزن الاقتصادي والسياسي لتكتل بريكس في النظام الدولي

3-1: الوزن الاقتصادي للتكتل :

إن المتتبع إلى نشأة مجموعة البريكس يعرف بأن أول بوادر تشكل هذا التجمع كان اقتصاديا فهو عبارة عن شراكة اقتصادية بين الدول المتساوية تهدف إلى تحويل النظام المالي العالمي وتحسين وضع الاقتصادات الناشئة في الحوكمة العالمية وهذا من خلال إصلاحات التي تنادى بها ، فهذه الدول ذات النسب المضطرب والتي أزاحت مجموعة السبع من حيث الناتج الإجمالي المحلي وارتفاع معدل الناتج المحلى لبلدان بريكس والمقدر بحوالي 31.5 بالمائة مقارنة ب30.7بالمائة لمجموعة السبع وهذا وفقا لبيانات أكتوبر 2022 حسب شركة أبحاث الاقتصاد الكلى البريطانية والتي تتنبأ في دراسة لها أن يرتفع المعدل بحلول عام 2025 ليصل إلى 35 بالمائة تقريبا بينما ينخفض هذا المعدل إلى 28 بالمائة لدول السبع وفقا لنفس المصدر ، وعليه فإن استحواذ دول مجموعة البريكس الخمس على حوالي 30بالمائة من مساحة العالم وأكثر من 41.6 بالمائة من سكان العالم وتحقيقها لما يقارب من 25 بالمائة من الدخل القومي العالمي أي ما قيمته 7 تريليونات دولار وامتلاكها لنصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب ، علاوة على سيطرتها على ثلث التجارة العالمية وجلبها لنصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أنحاء المعمورة يجعلها ذات وزن اقتصادي عالمي كبير بالإضافة إلى امتلاكها لمصادر الطاقة العالمية بحيث تعتبر روسيا والبرازيل والهند من الدول الكبرى في هذا المجال وتعتبر الصين أكبر سوق للطاقة وأكبر محرك للاقتصاد العالمي . كما أن التوقعات تشير إلى استمرار نمو دول البريكس حتى تسهم بنسبة 50بالمائة من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول سنة 2030، واستحواذ هذه الدول على ثلث التجارة العالمية وكذا الانفتاح الاقتصادي لهذه المجموعة على دول نامية أخرى في شرق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال المبادرات التي أطلقتها الصين في شاكلة مبادرة الحزم والطريق أو ما يطلق عليها طريق الحرير وهذا لمساعدة الدول النامية تنمية إقتصاداتها .

كما أن إنشاء بنك التنمية للمجموعة وصندوق الاحتياط لمنافسة دوق النقد والبنك العالمي وجعلهم في خدمة الدول النامية وبشروط أكثر انفتاح من هذه الأخيرة لتمويل البنى التحتية لهذه الدول والمساعدة في حالة الأزمات مما جعلها تستقطب تعاطف المزيد من الدول الراغبة في كسر الهيمنة الغربية والخروج من السياسات المجحفة لصندوق القد الدولى والبنك العالمي وهذا ما أعطاها وزن إقتصادي دولي كبير يمكن لهذه المنظمة استغلاله في تغيير مسار النظام العالمي ،ويرى بعض الخبراء أن هذه الحرب قد تؤدي الى تزايد المواقف السلبية من فكرة العولمة و التكامل الاقتصادي و حرية التجارة التي يستفيد منها الجميع، كما أن هذه الحرب ستؤدي إلى تبني المزيد من السياسات الحمائية خاصة مع عودة أزمات سلاسل الأمداد ، والتي زاد تأثيرها الكبير من العقوبات المفروضة على روسيا والتهديد بفرض عقوبات على دول أخرى، ويتبع ذلك زيادة في الشكوك في الؤسسات المالية الدولية ، و الآليات المتعارف عليها مثل آلية سويفت ، و سياسيا سيدعم ذلك من حظوظ انتخاب زعماء سياسيين من أنصار الحروب التجارية ، وهو ما يؤثر بالسلب على الجميع. .[1]

3-2-الوزن السياسي :

بالإضافة إلى الدور الاقتصادي للمجموعة اتخذت دول بريكس خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي من أجل بلورة مواقفها على الساحة الدولية فيما يخص القضايا الدولية الراهنة من خلال مواقفها من عدة أزمات مثل الأزمة السورية والأزمة الليبية والقضية الفلسطينية وكذا حيال الأزمة الروسية الأوكرانية .كما أن للبريكس أهداف سياسية تتمثل فيما يلي:

-**مكافحة الإرهاب:** بحيث تم الدعوى لتوحيد الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة في إطار استراتيجيات دولية مبنية على قرارات مجلس الأمن مع التشديد على ضرورة إتباع رؤيا

[1] أم البنين معلم، المرجع السابق، ص ص 153-180. بتصرف

تشاركية خالية من ازدواجية في المعايير وهذا ما تم التأكيد عليه في القمة الثانية عشر لدول البريكس عام 2020

– **تسوية الأزمات الدولية :** تسعى دول البريك إلى المشاركة في إحلال السلم العالمي من خلال المساعدة في بلورة حلول توافقية لمجمل الأزمات الدولية بخصوص العديد من الملفات منها الملف النووي الإيراني وهذا بمحاولة إيجاد اتفاق شامل بين إيران وأمريكا والذي من شأنه أن يعزز السلم والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط كما دعت إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع في اليمن من خلال استئناف المفاوضات وتوفير الإمكانيات لنقل المساعدات الإنسانية لهذا البلد كما دعت الى حل الأزمة السورية والليبية بالطرق السلمية وكذا إيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية من خلال اعتماد مبادرة حل الدولتين كما سلطت دعمت الجزائر في مبادرتها لحل الأزمة المالية .

3-3- دور دول البريكس في النظام العالمي:

لقد سعت هذه الدول في إيجاد إستراتيجية لتغيير بنية النظام الدولي الراهن والانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب ينهى الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية الغربية في العلاقات الدولية وهذا بتسخير الإمكانيات التي تمتلكها هذه الدول في إطار مشروع واحد يتم استخدامه وتوظيفه ضمن المؤسسات التي تقوم هذه الدول بتشكيلها والتي ستسهم بدورها في التأسيس لنظام دولي اقتصادي ومالي يكون له الأثر الكبير في إحداث اختلال واضح في توازن القوى الراهنة وهذا بالدفع باتجاه إعادة توزيع للقوى فيه من خلال تأسيس نظام دولي جديد تشكل بريكس احد أهم أقطابه ومحددات تطوره ، ومن بين هذه المؤسسات بنك التنمية الجديد الذي أنشأ بموجب اتفاقية برازيليا عام 2014 برأس مال 100 مليار دولار وهو يضاهي في تشكيله البنك الدولي و الذي من مهامه تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدان التكتل و كل الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق التنمية وهذا ما ولد التعاطف من هذه الأخيرة حيال مبادرات هذا التكتل في إحداث التغير المنشود في النظام العالمي، كما تم إنشاء ترتيب احتياطي

الوحدات وهو مماثل لصندوق النقد الدولي ، بحيث يهدف إلى مساعدة البلدان على التعامل مع ضغوط ميزان المدفوعات على المدى القصير. [1]

[1] أم البنين معلم، المرجع السابق ، ص ص 203-2015. بتصرف

المبحث الثاني : الحرب الروسية الأوكرانية

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ظهور تداعيات كبيرة على الاقتصاد الدولي وحتى على العلاقات السياسية بين الدول وفي هذا الخضم نسعى إلى تسليط أهم هذه التداعيات.

المطلب الأول : أسبابها و دوافعها

إن الخوض في أسباب هذه الحرب يستلزم منا الغوص في أرشيف التاريخ المعاصر أي إلى سنة 1991 تاريخ تفكك الاتحاد السوفياتي و استقلال أوكرانيا في نفس العام ، ففي سنة 1994 جرى التوقيع على مذكرة بودابيست التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا ، لكن فرضت حسابات جيوسياسية نفسها على المشهد حيث أخذ حلف الناتو بالتمدد شرق أوروبا بانضمام 9 دول سوفياتية سابقة سنة 1999 و واصل تمدده إلى أن وصل مجموع الدول التي انضمت إلى الحلف نحو 14 دولة في سنة 2020 ، ما يشكل نحو نصف دول أعضاء الحلف المؤسس للاتحديات السوفياتية السابقة سنة 1949 .[1]

و لم يعد متبقيا من الدول العازلة بين روسيا و الناتو سوى بيلاروسيا و أوكرانيا ، وهذا ما جعل انضمام هذه الدول إلى حلف الناتو بمثابة حصار لروسيا داخل حدودها ، و تصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو المنعقدة في بوخاريست عام 2008 عندما رحب الحلف بتطلع أوكرانيا و جورجيا لنيل عضويتها ، و هذا ما أعتبر في نظر الروس بمثابة إعلان للحرب ، و بالفعل اندلعت في عام 2008 الحرب الروسية الجورجية أدى إلى

[1] الحرب الروسية الأوكرانية ودوافعها – موقع ويكيبيديا بتصرف بتاريخ 29-03-2022
https://ar.wikipedia.org

ضم ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية الأوكرانية عام 2014 خلصت إلى إعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية .

و ردا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم ، حصلت أوكرانيا على كل الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و كذا حلف الناتو لتعزيز الإستراتيجية الدفاعية و الأمنية في أوكرانيا و من ذلك الوقت العلاقات الروسية الأوكرانية في تدهور مستمر، و ما زاد في هذا الظرف هو التدخل الأمريكي في الشؤون الأوكرانية منذ وصول الديمقراطيين للحكم،وقد وافق الرئيس الأوكراني في 14 سبتمبر 2020 على إستراتيجية الأمن القومي الجديدة لأوكرانيا تنص"على تطوير شراكة مميزة مع الناتو بهد الحصول على عضوية داخل الحلف"،ومع وصل الرئيس زيلينكسي إلى الحكم في أوكرانيا وقع على المرسوم رقم 20121/117 بالموافقة على "إستراتيجية إنهاء الاحتلال و إعادة دمج الأراضي المحتلة لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي و مدينة سيفاستوبول إلى أوكرانيا" و هذا ما اعتبرته روسيا تهديد لأمنها القومي و في المقابل اتهمت الدول الأوروبية المجاورة لروسيا و أوكرانيا الرئيس الروسي بمحاولة إحياء أمجاد الإمبراطورية الروسية و إتباع سياسات عدوانية ‘ وقد تم حشد عسكري كبير في بداية مارس 2021 مقابل ذلك طلبت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية و الناتو بالضمانات الأمنية و هذا من خلال تقديم مشروعي معاهدتين ‘ تتمثل الأولى في تعهد ملزم قانونا بعدم ضم أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي و الثانية بخفض قوات الناتو و العتاد العسكري المتمركز في أوروبا الشرقية ‘ وهددت روسيا برد عسكري غير محدد إذا لم تلبى هذه المطالب بالكامل ‘ ففي العشرين من فيفري 2022 اعترفت روسيا باستقلال جمهوريتين انفصاليتين عن أوكرانيا هما "لوغانسك"و دونيسك" مما أعطى شرارة الحرب بين الدولتين و في الرابع و العشرين من نفس الشهر قامت القوات الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية الأمر الذي أدى إلى تعقد المشهد الدولي أمام تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية علي روسيا وكذا سياسية و حتى رياضية و قامت هذه الدول بتجميد الأصول و الودائع الروسية لديها كما تم

منعت روسيا من استعمال نظام التحويل الدولي للأموال "سويفت" بالإضافة إلى تسليط مجموعة من العقوبات على الكيانات و والأشخاص المرتبطة بالنظام الروسي ، كما تم بدعم مالي و عسكري كبير لأوكرانيا مما جعل العالم أمام حرب غير مباشرة بين روسيا و دول حلف الناتو (حرب بالوكالة)مستمرة إلى يومنا هذا دون وجود بوادر بانتهائها بسبب تمسك كل طرف بمواقفه وعدم تمكن أي من الطرفين بحسم الأمور في الميدان.[1]

المطلب الثاني : الحرب الروسية الأوكرانية و مستقبل النظام الدولي .

إن المتتبع لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية يرى بأن الصراع الدولي قد اشتد بين الدول وأصبح متعدد الجبهات والأقاليم ،فروسيا أعلنت تحديها للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الناتو من خلال إستراتيجية التصدي و لو باستعمال القوة العسكرية في ظل إعادة تموضع استراتيجي أمريكي في المناطق الدولية ، في حين هناك من جانب أخر تمدد صيني بات يهدد المصالح الغربية و الأمريكية من خلال سعيها إلى تحصين موقفها الدولي و تعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد يكون للصين مساهمة اكبر في إدارة المشهد الدولي و خاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب.[2]

وقد ذهب ميرشايمر إلى انه من المرجح أن تكون هناك ثلاثة أنظمة واقعية مختلفة في المستقبل المنظور :

نظام دولي هزيل و نظامان محدودان قويان ، أحدهما بقيادة الصين ، و الأخر بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، و سوف يكون النظام الدولي الهزيل مهتما بالأساس بالإشراف

---

[1] **الحرب الروسية الأوكرانية ودوافعها –موقع ويكيبيديا بتاريخ 29-03-2023 الساعة 14:30**
https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] **تأثير حرب روسيا و اواكرانيا على الاقتصاد العالمي، موقع اقتصاد الجزيرة نت بتاريخ 22-03-2022 الساعة 20:30**
https://www.aljazeera.et/e busnes 22/03/2022

على اتفاقيات الحد من التسلح و جعل الاقتصاد العالمي يعمل بفعالية ، و يمنح اهتماما جديا بمشكلات التغير المناخي، و سوف تركز المؤسسات التي تشكل النظام الدولي بتسهيل

التعاون البيني بين الدول، وسوف يكون هناك ملمحان أساسيان للعالم الجديد متعدد الأقطاب: الملمح الأول انه بافتراض استمرار الصين في صعودها فإنها ستنخرط في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة و سيقود هذا التنافس إلى خلق أنظمة محدودة يهيمن عليها من طرف الصين و الولايات المتحدة ، و ستكون التحالفات العسكرية المركب المركزي لهذين النظامين، و هما الآن بصدد التشكل ، وسيكون الحال مشابه لفترة الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي و الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الصين و الولايات المتحدة سيكون لهما في بعض الأحيان أسباب تدفعهما إلى التعاون في مسائل عسكرية بعينا ، و هو مسعى سوف يقع في نطاق اختصاص النظام الدولي، حيث سيكون التركيز بالدرجة الأولى على اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة و ستنظم روسيا إلى هذا المسعى كونها تعد قوة نووية عظمى مع الولايات المتحدة وكذا الصين و سيعمل ثلاثتهم للتعامل مع المسألة و الحد من الانتشار النووي والحفاظ المعاهدات و الاتفاقيات الموجودة .

أما الملمح الثاني هو وجود قدر ضخم من التواصل الاقتصادي بين الصين و الولايات المتحدة و الصين و حلفاء الولايات المتحدة في شرق أسيا ، فهما تتاجران عبر كل أنحاء العالم و ليس من المرجح أن تقلص المنافسة الأمنية بين النظامين من التدفقات الاقتصادية، فالمكاسب المتأتية من التجارة المستمرة مهمة و مطلوبة ، حتى ولو حاولت الولايات المتحدة الحد من تجارتها مع الصين فبإمكان الأخيرة أن تعوض ذلك من خلال تجارتها مع الشركاء الآخرين .

وقد ذهب ميرشايمر إلى القول :انه من المرجح أن يشبه المستقبل الوضع في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث هناك تنافس أمني شديد ولكن هناك قدر هائل من التفاعل الاقتصادي بين الدول .

و النتيجة النهائية أن التنافس بين النظامين المحدودين اللذين تقودهما الصين و الولايات المتحدة سوف يورط كليهما في منافسة اقتصادية و عسكرية تامة كما كان بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة ، لكن الاختلاف البير هنا يكمن في أن النظام الدولي سوف يكون منخرط بعمق في إدارة جوانب التنافس في الاقتصاد العالمي ، و هو الأمر الذي لم يكن موجود أثناء الجرب الباردة.

الحرب الروسية الأوكرانية و مستقبل المؤسسات الدولية:

كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم و أهم مؤسساته خاصة فيما يتعلق بمجلس الأمن والأمم المتحدة من خلال الدور المنوط به في الإشراف على استقرار النظام الدولي حيث أظهرت الأزمة الأوكرانية أن حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمثل عائق لحل المشاكل بين الدول و الانفراد باستعماله حسب المصالح و ليس لتحقيق السلم العالمي وهذا ما جعل العديد من الدول تنادي بضرورة إصلاح هذه الهيئة حتى تلعب الدور الكامل و الصحيح في مثل هذه الأزمات بعيدا على الاملاءات من طرف الدول العظمى و بما يخدم الاستقرار الدولي، ويتوقع بعض الخبراء بأن مرحلة ما بعد الأزمة الأوكرانية وجود احتمالات قوية بظهور دول جديدة واختفاء دول أخرى بحدودها كانت قبل الأزمة ‘كما سيشهد العالم بناء تحالفات جديدة قد تصل بعضها إلى درجة الاندماج ‘ كما قد تدفع الأزمة إلى تغير جذري في بنية النظام الدولي الراهن ، بالإضافة إلى ذلك فأن هذه التحولات في بنية النظام الدولي ستنعكس بالتبعية سواءا كانت ايجابية أو سلبية على كل الأنظمة الإقليمية أو الفرعية التي يقوم عليها هذا النظام .

الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الاقتصاد الدولي :

إن الملاحظ منذ بداية النزاع الروسي الأوكراني هو تأثر الاقتصاد العالمي الكبير بهذه الحرب خاصة الدول الأوروبية وما انجر عليها بسبب أزمة الطاقة و أزمة الغذاء العالمي ،

بحيث عانت العديد من الدول الأوروبية من أزمة توريد الغاز بسبب العقوبات الاقتصادية على روسيا وتخلي هذه الدول على توريدات روسيا من هذه المادة لحثها على التراجع عن هذه الحرب ، و قد كان للقرار الروسي الأثر الكبير على هذه الدول بعدما فرض التسديد بالعملة الروسية الروبل على كل مبيعات الغاز الروسي إلى أوروبا بسبب تجميد الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية للأصول والودائع الروسية لديها، و هذا ما لم تتقبله هذه الدول، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 120 دولار للبرميل في بداية الحرب و كذا أسعار الغاز في ظل نقص الإمدادات الدولية إلى القارة الأوروبية، في حين أدى هذا الوضع بروسيا إلى تغير وجهة مبيعاتها نحو دول أسيا خاصة الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم و كذا الهند ، وقد أدى استعمل الدول الأوروبية إلى الفحم و الطاقة الكهربائية إلى ارتفاع تكلفتهما أيضا، فروسيا تعتبر من اكبر منتجي و مصدري النفط في العالم ومن اكبر موردي أوروبا من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك فأن روسيا و أوكرانيا تعتبران من اكبر منتجي ومصدري القمح في العالم (انظر الجدول رقم 2) وروسيا تعتبر من اكبر منتجي الأسمدة و مصدريها بنسبة 14بالمئة من الإنتاج العالمي و هذا ما خلق تأثيرات سلبية على إمدادات القمح العالم رغم وجود اتفاق بين أوكرانيا و الدول الغربية وأمريكا من جهة و روسيا من جهة أخرى لنقل الحبوب برعاية تركية ، الأمر الذي أدى إلى خلق قلق وخوف شديد من تصاعد حدة انعدام الأمن الغذائي العالمي ، و تدهور الإنتاج المحلي في أوكرانيا مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية العالمية الأمر الذي انعكس بالسلب في ارتفاع معدلات التضخم الدولية ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن بنسبة 22 بالمائة بسبب التوترات الإقليمية في البحر الأسود و ما نتج عنها من زيادة في أسعار هذه المنتجات.[1]

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، الجمهورية اليمنية، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن جويلية 2022 ، ص ص 7-16. بتصرف

جدول رقم 2 يمثل تصنيف اكبر مصدري القمح في العالم في عام 2020 (مليون طن)

الدول	الكمية (مليون طن في السنة)
روسيا	37.3 م
امريكا	26.1م
كندا	26.1م
فرنسا	19.8م
اوكرانيا	18.1م
استراليا	10.4م
الأرجنتين	10.4م
المانيا	9.3م

المصدر:التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن

وعليه يمكن القول أن الحرب الروسية على أوكرانيا كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي ،و ذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية و علاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة ، و أهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية (مثل القمح) من جهة أجرى ، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة ، تأمين الغداء ، مواجهة التضخم و المحافظة على القدرة الشرائية وغيرها ، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، وعليه لابد على الدول وضع ترتيبات إقليمية لوقاية الأقتصادات من الصدمات و الأخذ بمبدأ الحيطة و تجنب مختلف الضغوطات التي تنجر عن أسباب أمنية أو سياسية و التي يمكن أن تؤثر علي الجانب الاقتصادي.

المطلب الثالث : الحرب الروسية الأوكرانية و تأثيرها على منظمة البريكس .

منذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا، نأت دول مجموعة البريكس بنفسها عن الغرب حيث لم تشارك الهند أو البرازيل أو جنوب إفريقيا أو الصين في تطبيق العقوبات التي فرضتها الدول الغربية ضد روسيا ، فالهند و الصين تقومان بدعم غير مباشر لروسيا من خلال زيادة حصة استرادهما للنفط الروسي و أن كانتا تستفيدان من ميزة النفط الرخيص التي تقدمها روسيا لبعض الدول . .

إن الحرب في أوكرانيا رسمت خطا فاصلا بين روسيا المدعومة من الشرق من جهة و بين الغرب من جهة أخرى وعلى وقع ذلك يشعر بعض صناع القرار السياسي في أوروبا و الولايات المتحدة بالقلق من أن تصبح مجموعة البريكس بمثابة كيان اقتصادي للقوى الصاعدة التي تسعى للتأثير على النمو في العالم ، ويرى البعض أن مجموعة البريكس قد اكتسبت في الفترة الأخيرة المزيد من الزخم العالمي و ذلك منذ انعقاد القمة الرابعة عشر للمجموعة و ذلك في ظل ما يشهده العالم من تداعيات في غاية الخطورة من جراء الحرب الروسية الأوكرانية ، التجمع يتمتع بقوة اقتصادية جماعية لا يمكن إغفالها قد تكون السبب في تغير موازين القوى لصالح أحداث التغير المنشود في بنية النظام الدولي ' وعليه وفي خضم التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي ، ثمة مساعي حثيثة لدول البريكس الزيادة دورها في النظام العالمي بهدف جذب الدول النامية إلى الخروج من توجهات الدول الغربية ، و الانضمام إلى سياسات هذا التجمع الصاعد من خلال عدة محاور التي يسعى التجمع إلى تجسيدها:[1]

المحور 1: المراهنة على المساعدات الاقتصادية: يتخذ أعضاء البريكس الحرب الأوكرانية فرصة لإقناع العالم بأن التكتل يمكن أن يكون خيار اقتصادي مناسب في مقابل المؤسسات

[1] **بريكس وتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية موقع الميادين بتاريخ 26-08-2022-الساعة 15:30**
https://www.almayadene.net/news/economic

التي يقودها الغرب،مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وهذا دون وضع شروط إلزامية أو تعسفية لتقديم يد العون إليهم ، لا سيما في قدرته على تقديم المساعدات المالية و المزيد من الاستثمار من خلال بنك التنمية الجديد ، و الذي يعد اتجاها قويا لدول البريكس نحو زيادة نفوذه بوصفه لاعبا عالميا مؤثر ، و محاولة جذب المزيد من الدول النامية المتعطشة للتمويل المستمر لمشروعاتها التنموية و بأسعار فائدة معقولة.

المحور 2 ، لوبي للدفاع عن الدول الأعضاء في المؤسسات الدولية: و ينعكس تشكيل بريكس كتكتل في السلوك الانتخابي للدول المكونة له داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ،حيث غابت الإدانة العلنية بشكل واضح من جانب البرازيل و جنوب إفريقيا و الهند و الصين للحرب الأوكرانية ، كما انتقدت هذه الدول العقوبات الغربية على روسيا، بالإضافة إلى تأكيد مخاوف روسيا من تمدد حلف الناتو.

المحور 3 الخطاب الرافض للتصورات الغربية : و هذا بالإشادة بمواقف الأسواق الناشئة و الدول النامية ذات الصلة ، و التي تعتبر أكثر مرونة و حيوية ، كما عمدت إلى حث هذه الدول على مقاومة عقلية الجرب الباردة، و التخلي على مفاهيم الهيمنة الغربية، و قد اتهمت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها بخلق أزمة غذاء عالمية يتضرر منها الدول الفقيرة و النامية .

وعليه و من جهة أخرى عمدت دول البريكس على تحفيز التكتل فيما بينه من خلال تعزيز أطر التبادل و التعاون المشترك ، خاصة في ظل التداعيات التي فرضتها الحرب الأوكرانية على العالم و من بين هذه الإجراءات :

1)الالتفاف على العقوبات الغربية و هذا من خلال مساعدة روسيا في تغيير مسار التجارة البينية و الصادرات النفطية إلى دول مجموعة البريكس و غيرها من الأسواق الناشئة نتيجة العقوبات الغربية على روسيا ، في محاولة لإحلال تلك الأسواق محل نظيرتها الغربية ، و هو ما انعكس في الزيادة الملحوظة لصادرات النفط الروسي إلى الصين و الهند ، فهذا

التعاون يصب في مصلحة التجمع من خلال إثبات فعاليته باعتباره مثال تقدمه روسيا بالشراكة مع باقي الدول الأعضاء ، خاصة و أن روسيا تعمل على تطوير آليات بديلة للتسويات المالية الدولية بالاشتراك مع شركائها في البريكس، مثل توسيع و إمكانية إنشاء عملة احتياط ي دولية على أساس عملات التجمع R توسيع نطاق نظام الدفع الروسي

2- مواجهة أزمة الغذاء: دفعت المخاوف بشأن تهديدات الأمن الغذائي العالمي ، أعضاء البريكس إلى تبادل المحاصيل الإستراتيجية التي تتمتع بها كل دولة بوفرة كبيرة في إنتاجها و أهمها الحبوب ، كما تم التأكيد على ضرورة أن يشمل تبادل تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الناشئة الأخرى الراغبة في الانضمام إلى التكتل ، الأمر الذي يمثل مصدر جذب إضافي لهذه الدول من أجل الانضمام إلى هذا التكتل.

3- دعم روسيا دوليا : شكلت دول التجمع حائطا دفاعيا لروسيا في وجه الرأي العام الدولي من خلال التنديد بالعقوبات المفروضة عليها ، وهذا عن رفضها لها لأن لها تأثير خطير والسلبي على تعافي الاقتصاد الدولي ، و استقرار سلاسل الأمداد ، وتأمين إمدادات الطاقة و تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

4- تأكيد مكانة التجمع في النظام الدولي: وهذا بالمطالبة بأتباع سياسة التوازن في التعامل مع القضايا الدولية ومحاولة إيجاد أدوات لتأثير في المؤسسات الدولية.

5- بريكس بلس: أدت الحرب الأوكرانية إلى زيادة ظهور هذا التجمع من خلال تعاطف الكثير من الدول الصاعدة أو الناشئة حيث أصبحت العديد من الدول ذات الثقل الاقتصادي ترغب في الانضمام إليه ، بحيث أبدت العديد من الدول رغبتها من خلال تقديم طلبات الانضمام (حوالي 19 دولة حسب وزير خارجية جنوب إفريقيا) و هو ما يعتبر دافع ايجابي لتجمع من اجل التوسع و زيادة قوة تأثيره في الساحة الدولية ، وعليه تعتبر الحرب الأوكرانية من العوامل الايجابية بالنسبة لهذا التكتل من جانب عامل البروز و الاستهداف.[1]

[1] التكتلات الاقتصادية الحديثة موقع وكيبيديا بتاريخ .2022/11/14 الساعة10:30 https://ar.wikipedia.org

خلاصة الفصل الأول :

بعد الانتهاء من تقديم هذه المعطيات يتبين لنا ما مدى حجم و تأثير هذا التكتل "البريكس" في الساحة الدولية من خلال رسمه لخارطة جيو سياسية تنهي الهيمنة الغربية الأمريكية على المشهد السياسي و الاقتصادي العالمي و أن نمو و صعود هذه الدول الناشئة هو قضية وقت وفقط ، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية ما هي إلا مشهد من هذا التغير في العلاقات الدولية ، و الخارطة السياسية العالمية الجديدة من منظور عالم جديد متعدد الأقطاب يتم تشكيله، وفق معطيات واضحة المعالم ، وأننا سنشهد ندية كبيرة بين دول التجمع و الدول الغربية على شاكلة الحرب الباردة ، ولكن من منظور اقتصادي تجاري بنسبة اكبر عكس الماضي والذي طغى فيه التفوق العسكري على العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

الجزائر ورهانات الانضمام إلى البريكس

– دراسة حالة–

تمهيد:

إن المتمعن في مراحل سيرورة الاقتصاد الجزائري، وسعي السلطات لبناء اقتصاد قوي ومتين فرض عليها منذ الاستقلال العمل على عدة مراحل و مخططات ، فبداية من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي والذي باءت جميع مخططاته بالفشل في تحقيق القفزة النوعية لعملية الإصلاح ، حيث أنه وفي أواخر الثمانينات وبالتحديد 1989/1988 وبعد الأحداث التي مرت بها البلاد وما انجر عليها من انفتاح سياسي واقتصادي أدى بالدولة إلى تغيير النمط الاشتراكي في التسيير إلى النمط الرأسمالي والذي أدى بدوره إلى انفتاح الاقتصادي الجزائري على الاقتصاد العالمي ، إلا أن هذا الأمر لم يكن مدروس بشكل جيد ، إضافة إلى المعوقات التي صاحبة تطوره بداية من القيود التي فرضت على الجزائر جراء قرارات صندوق النقد الدولي بسبب العجز عن سداد الديون وما صاحبه من اتفاق الأطر مع هذا الصندوق الذي تحكم في مفاصل الاقتصاد الجزائري .

إلا أنه منذ سنة 2009 إلى غاية 2016 تم تغيير السياسة الاقتصادية للبلاد بوضع مخططات إنمائية صاحبه ارتفاع مدخلات البلاد من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع مداخيل النفط وما صاحبه من قرار بتسديد الديون الخارجية للجزائر مما أدى إلى التحرر من مخلفات وأثر القرارات المجحفة للصندوق النقد الدولي ، الذي أعطى للدولة السلطة في بناء سياسة اقتصادية مرنة ، بخلق مشاريع لتطوير البنية التحتية وكذا الدفع بعجلة الاستثمارات لخلق الثروة ، غير أنه ومنذ بداية 2014 وانخفاض موارد الدولة وتأكل احتياطات الصرف بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الواردات ، أظهر هذا الوضع هشاشة هاته الإصلاحات وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة ، وما زاد الطين بلة هو جائحة كوفيد 19 (كورنا) والتي أدت إلى انغلاق جميع دول العالم على نفسها وفرض قيود على التنقل الأشخاص والبضائع ، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ النمو العالمي و انخفاض الطلب على النفط ، مما جعل موارد الدولة تقل وتصعب من تنفيذ البرامج التنموية وهذا ما أضطر بالدولة إلى التدخل لحماية الاقتصاد الوطني من الانهيار ، إلا أنه منذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية وما

انجر عنها من تغيير في بنية النظام العالمي في شقيه السياسي و الاقتصادي ، هاته الأزمة التي أدت إلى ارتفاع الطلب على موارد الطاقة خاصة في القارة الأوربية بسبب العقوبات المفروضة على روسيا ، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى البحث عن شركاء جدد ومن بينهم الجزائر ، الأمر الذي أدى إلى انتعاش صادرات الجزائر من النفط والغاز وتحقيقها إلى فوائض مالية إضافية تسببت في عودة ارتفاع احتياطي الصرف وكذا اللجوء إلى ترشيد النفقات بالتحكم في وردات البلاد من السلع والاعتماد على السياسات الوقائية لحماية ودعم المنتوج الوطني لتشجيع الصادرات خارج المحروقات .

المبحث الأول: دوافع انضمام الجزائر إلى البريكس

لتسليط الضوء على قدرة الاقتصاد الجزائري لتحقيق رهانات الانضمام، نتطرق إلى تطور الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا لنبين أهم الإصلاحات والنتائج وكذا إبراز إيجابيات وسلبيات هذه الأخيرة ومدى قدرة الجزائر على الإيفاء بشروط الانضمام وأهم دوافعها.

المطلب الأول : نبذة عن الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا:

حتى تقييم ودراسة حالة اقتصاد الجزائري وإمكانية مواكبته لتغيرات العالمية ، وكذا تحقيق شروط انضمام إلى تكتل الدول الناشئة والقوة الصاعدة لبريكس نستعرض أهم المراحل التي مر بها اقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى يومنا هذا ومدى مساهمته في رسم معالم اقتصاد قوي يؤمن بقدرته على التموقع مع كل كبرى اقتصاديات العالمية من خلال إيجاد من يقدم الدعم اللازم سواء في مجال المالية أو في بناء البنية التحتية للبلاد وهو ما تصبوا إليه الجزائر في المدى القصير .

(1-1) الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلى غاية 1989 :

لقد كان القطاع الفلاحي هو ركيزة الاقتصاد في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر في ظل غياب قاعدة صناعية في تلك الفترة بسبب معارضة الكولون لقيام أنشطة صناعية في الجزائر بسبب خوفهم من سيطرة اللوبي الصناعي الجديد القادم من فرنسا وبالتالي ضياع حتى سيطرتهم على الساحة السياسية في الجزائر ، وبعد الاستقلال ورثة الحكومة الجزائرية الفتية أرث استعماري كبير تطلب القيام العاجل ببعض القرارات من أهمها : استرجاع الأراضي المسلوبة وتأميمها ، وفي مثل الحالة الاجتماعية الصعبة لغالبية الشعب حدد مشروع طرابلس 1962 الصناعة كأولوية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بحيث اعتبر أن

تنمية الاقتصاد الفلاحي وتعبئة الجماهير غير كفيلة لوحدها ، وأن النهضة الاقتصادية للبلاد لن تكون إلا من خلال خلق قطاع صناعي متطور.[1]

ولهذا اختارت الحكومة إستراتيجية التخطيط من الأعلى أي الإشراف المباشر للدولة في التنظيم والتخطيط و الإنجاز والتسيير ، وقد قررت السلطات الجزائرية في الفترة 1979/1970 انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مستوحاة من المفكرين الاقتصاديين الفرنسيين (فرانسوا بيرو، جيراردستان وبيرني) والمبنية على إستراتجيات التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة ، وتوجيه الإنتاج الصناعية نحو السوق الداخلية وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي والتي تكون فيما بعد القاطرة الأمامية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا بالتركيز على رفع الإنتاجية والسماح للإطارات والعمال للتأقلم والتدريب على وسط صناعي عصري ومتقدم تقنيا .

كما شهدت في 1971 تأميم قطاع المحروقات حيث أصبحت الجزائر تمتلك 51% من أسهم شركات الفرنسية ، وتأميم منابع الغاز الطبيعي بنسبة 100 %وإلغاء عقود الامتياز وإعطاء شركة سوناطراك الأولوية التامة وصاحبة الحق لوحدها في التنقيب والاستغلال النفط ، وبفضل هذه التأميمات تكون لدى قطاع الدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي تم تعزيزه ببرامج تصنيع وخلق شركات وطنية مختلفة .

لقد تميزت هذه المرحلة بالإعتمادات على المخططات الاستثمارية ، المخطط الثلاثي الأول والثاني والثالث من 1963 إلى غاية سنة 1969 ، ثم الاعتماد على المخططات الرباعية الأول (1973/1970) والتي ارتفعت فيه الاستثمارات بنسبة 150 مقارنة بالمخططات الثلاثية ، المخطط الرباعي (1977/1974) والذي شهدت سيطرت ثلاثة قطاعات وهي قطاع المحروق ، صناعة الحديد والصلب ' والصناعات الكهربائية والميكانيكية التي بلغ إجمالي المخصصة فيها 60% ثم المخطط التكملي (1979/1978)

[1] بوقصة إيمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 3911-2500، العدد 3، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، مارس 2018 ، ص83-84. بتصرف

والذي يعتبر بمثابة مرحلة انتقالية تم من خلاله تنفيذ ما تبقى من أهداف المخطط الرباعي الثاني ومن أهم مميزاته الاستثمارات ذات الحجم الكبير إعادة تقييم البرامج الطبقة بسبب التغيرات في الأسعار الناتجة عن الأزمة الدولية وكذا خلق برامج استثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنمية الجديدة .[1]

أما الفترة (1989/1980) والتي تعتبر مرحلة التنمية اللامركزية وقد قسمت إلى مخططين خماسين ،في ظل قيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال القانون .84-81 ثم القانون 87-19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي من خلال عملية إعادة تنظيم أملاك الزراعية للدولة ، وكذا إعادة الهيكلة المالية لنظام المالي والمصرفي ، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وهذا بإعطاء مكانة للقطاع الخاص للتنمية الاقتصادية و من أهم مخططاته :

المخطط الخماسي الأول (1984/1980) والذي تم من خلاله إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لرسم إستراتيجيات للنهوض بهذا القطاع من خلال جعل تغطية كافة الاحتياجات الوطنية في أفاق 1990 والاستثمار في القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافة القطاعات وهذا بتنويع الإنتاج الوطني وتوسيعه بخلق سوق داخلية نشطة قدرة تعزيز الاستقلال الاقتصاد والاستقرار السياسي ، كما تم إعطاء دور للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية .

-المخطط الخماسي الثاني (1989/1985): والذي جاء لتنفيذ برامج التنمية وتقوية الاستقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في ظل تلبية الحاجيات الأساسية للسكان فضلا على مواصلة الإنتاج والاستثمارات ضمانا لأهداف العشرية المقبلة والمحافظة على الاستقلال الاقتصادي بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية للدولة الشيء الذي يعطي

[1] ضيف احمد، عزوز احمد، واقع التنويع في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة جامعة البويرة الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14 (العدد 19)ص36/13 سنة2018، ص25. بتصرف

استقلالية القرار السياسي الخارجي للدولة كما تم وضع هدف تحقيق توازن هيكلي العام للاقتصاد الوطني وتشجيع القطاع الخاص وإدماجه في العملية الإقتصادية .

إلا أن جميع الإصلاحات والبرامج التي تمت ف هذه الفترة (1989/1980) لم تأتي بالنتائج المرجوة وأدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية وزيادة الدين الخارجي للبلاد مما جعل الشعب يثور في 05 أكتوبر 1988 للمنداة بإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة ظهرت جاليا في تغيير النمط الاقتصادي للبلاد بالتحول من الاقتصاد الاشتراكي إلى الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي .

(1-2) الاقتصاد الجزائري من (2001/1990):

شهدت سنة 1989 نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري هذا بالتخلي عن التسيير الاشتراكي و اتباع نهج اقتصاد السوق ، الأمر الذي أدى إلى تخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية في إطار عملية خوصصة هذه الأخيرة و عدم قدرة إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام الأمر الذي أدى ارتفاع فاتورة الاستيراد مما أدي إلى استنزاف الموارد المالية بالنقد الأجنبي، ضف إلى ذلك المعضلة الأمنية والسياسية التي ظهرت في بداية 1991 الأمر الذي أدى إلى تخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية و عجز الدولة على سداد الديون و فوائدها الأمر الذي حتم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و إعادة الجدولة ضمن شروط مجحفة أدت إلى خوصصة عشوائية للمؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى عملية تسريح جماعي للعمال ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة وفقا للجدول رقم 03 المبين للوضعية : [1]

[1] فتيحة بن علي و صالح بن تومي، تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، دراسة حالة الجزائر، الفترة (1990-2017) ، ص 58. بتصرف

الجدول رقم 03: تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل البطالة	21.7	20.3	21.4	23.2	24.4	27.9	28.7	25.4	28	29.2	31.1	27.3

المصدر : إحصائيات البنك الدولي للفترة 1990-2001

شكل رقم (1) يمثل تطور معدل البطالة في الجزائر من (1990-2001)

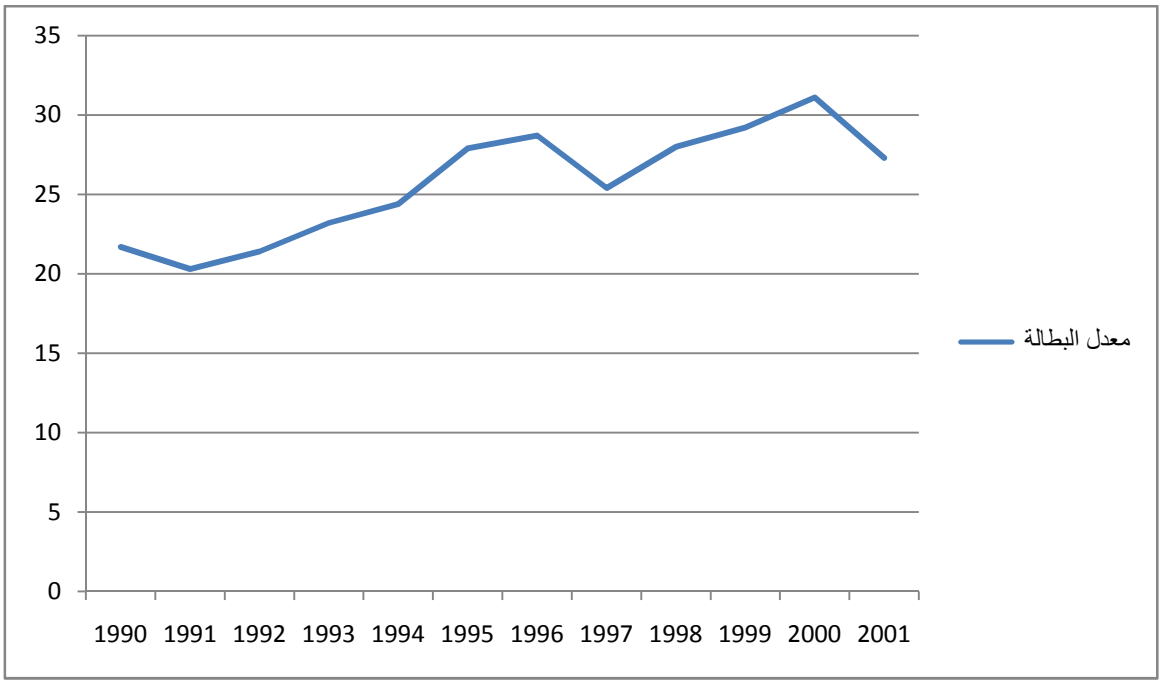

من خلال الجدول والرسم البياني يتبين لنا الأثر السلبي الكبير للاتفاق إعادة الجدول مع صندوق النقد الدولي فيما يخص قضية التشغيل والتسريح القصري للعمال المدرج في بنود الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، كما تميزت المرحلة نمو سلبي خلال السنوات الأولى من 1990 إلى غاية 1994 بسبب الأزمة الأمنية كما تم الإشارة إليها ، ليرتفع سنة 1995 إلى 3.7 بسبب الإصلاحات التي تمت في هذه السنة ليأخذ استقرار نسبي في السنوات المتبقية في حدود 3% إلى 4 % وفقا الجدول رقم 04 المبين للوضعية

جدول رقم 04 : تطور معدل النمو للاقتصاد الجزائري للفترة 2001/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو	1.4.-	1.2-	1.8-	2.1-	0.9-	3.7	4.09	1.09	5.1	3.2	3.8	3

المصدر: إحصائيات البنك الدولي للفترة 1990-2001

شكل رقم (2) يمثل تطور معدل نمو الاقتصاد الجزائري بين فترة (1990-2001)

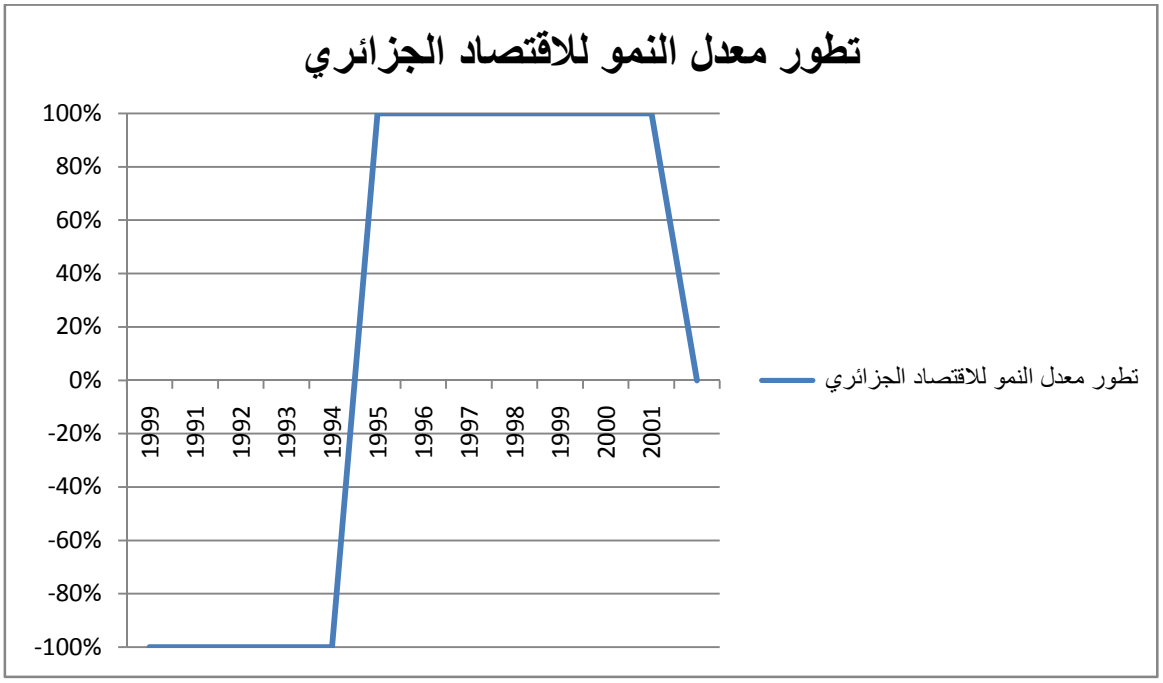

من خلال الشكل رقم (2) يتبين لنا أن معدل النمو في هذه الفترة كان سلبيا من 1990 إلى غاية 1995 م ليرتفع بعدها إلى 5.1 % في سنة 1998 بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي وعودة الحركية الاقتصادية ليستقر بعدها في حوالي 3% لعدة سنوات.

جدول رقم 05 تطور معدل تضخم للفترة 2001/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22

المصدر: إحصائيات البنك الدولي للفترة 1990-2001

كما أن معدل التضخم ارتفعت بشكل مطرد من سنة 1995/1990 ليصل إلى 31.66% في سنة 1992 ليتراجع بداية من 1996 إلى 18.67% ، ثم ينخفض بشكل كبير بداية من 1997 ليستقر حوالي 4.22% في سنة 2001 وفقا للجدول رقم 05 المبين للوضعية :

شكل رقم (3) يمثل تطور معدل التضخم بين فترة (1990-2001)

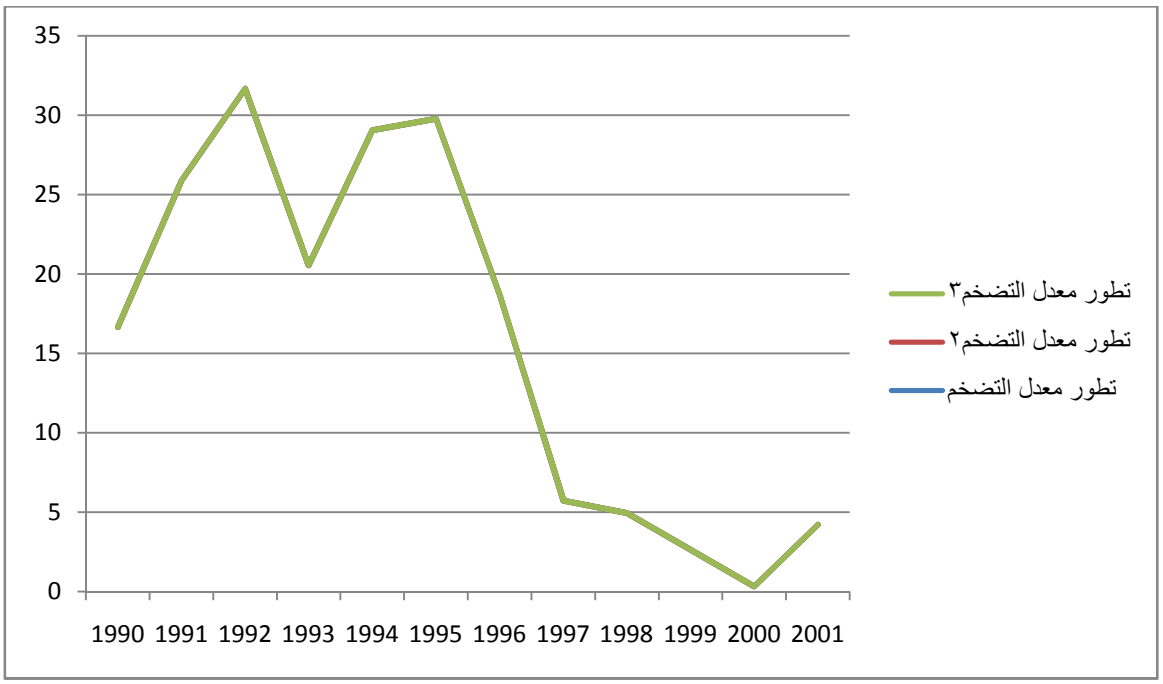

من **الجدول** والرسم البياني يمكن تفسير هذا الارتفاع في الأسعار بمعطيات أهمها صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989 والذي انعكس على القدرة الشرائية بداية سنوات تسعينات بسبب زيادة مستوى العام للأسعار وتخفيض سعر الصرف وتكلفة خدمة الديون الخارجية ، أما الانخفاض في بداية 1997 فراجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في

إطار برنامج التعديل الهيكلي ، كالعمل على تقليص الموزانة العامة إلى مستويات معقولة ضف إلى ذلك البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي.

زيادة على ذلك فقد تميزت هذه الفترة بإصلاح الهيكلي الصناعي وفقا لمخططات إعادة الهيكلة وهذا من خلال إعادة إدماج وتجميع المؤسسات الصناعية من شركات قابضة لتسهيل عملية التسيير وتطوير الصناعات وتوجيهها للتصدير إلى أن ذلك لم يأتي بالنتائج المرجوة ، وشهد القطاع الصناعي تراجع كبيرا بسبب الخوصصة العشوائية لهذه المؤسسات التي تمت في هذه الفترة .

(3.1) الاقتصاد الجزائري الفترة 2014/2002 :

عمدت الدولة في هذه الفترة إلى اعتماد مخططات الإنعاش الاقتصادي وفقا لبرامج التنموية التالية :

(1.3.1) برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2004/2001 :

خصص له مبلغ 7 مليار دولار ووجه للقطاعات الرأسية كدعم قطاع الفلاحة وإنشاء البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والبشرية ودعم الإصلاحات الجوهرية في العديد من القطاعات وفق نهج تنموي أساسه تدخل الدولة لتوسيع الإنفاق العام وهذا بسبب تحسن الإرادات المالية للدولة وكان الهدف الرئيسي هو تحقيق معدل مرتفع للإنتاج المحلي الخام وتخفيض معدلات البطالة والرفع من مستوى أداء القطاع الفلاحي، وقد استهدف هذا البرنامج تنمية المناطق النائية الأكثر حرمان في الهضاب العليا والجنوب ضف إلى ذلك تفعيل آلية السوق وخلق محيط ملائم لتطور الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الإستثمار .[1]

[1] هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 مجلة السياسة و الاقتصاد العدد الخامس يناير 2020 ، جامعة قسنطينة ، ص ص 40-52. بتصرف

1-3-2- برنامج التكملي لدعم النمو 2009/2005 : وقد خصص لهذا البرنامج حوالي 55 مليار دولار من أجل تنمية مختلف مناطق البلاد مع الأخذ بالحسبان خوصصيات الجغرافية وفقا مشاريع موزعة بين عمومية وخاصة الهدف منها خلق تنمية مستدامة ، وتحفيز مناخ الأعمال ضف إلى ذلا العمل تحسين الظروف الاجتماعية للسكان وترقية وتطوير موارد البشرية من خلال برنامج الحد من البطالة وتوفير السكن ومحاولة التخلص من التبعية من قطاع المحروقات ، أما في الجانب الصناعي فقد عملت الدولة أي انتهاج سياسة الاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دون إهمال استثمارات العمومية المباشرة وكذا تحسين وتطوير وعصرنة الخدمات العمومية كما شهدت هذه الفترة تسديد جزء كبير من المديونية الخارجية للبلاد وزيادة في ميزان المدفوعات برصيد موجب يصل إلى 34.40 مليار دولار في 2008 ، يتراجع إلى 0.40 مليار دولار سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحروقات وانهيار أسعار النفط في السوق العالمية .

1-3-4- البرنامج الخماسي للتنمية 2014/2010 :

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي معتبر يقدر ب286 مليار دولار ، ويعتبر الأكبر في تاريخ الجزائر من حيث الميزانية وقد أطلق عليه اسم برنامج توطيد النمو ، وقد تميز بإستثمارات عمومية كبيرة في شتى المجالات من أجل تحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الجزائري من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير البنية التحتية ببعث مشاريع السكة الحديدية والطرقات والسكن ، ضف إلى ذلك تخفيض معدلات البطالة ،والجدول رقم 06 يبين أهم المعطيات للفترة 2014/2002 .

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	4.1	6.8	5.2	5.1	4.8	3	2.4	2.4	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة %	27.30	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6
معدل	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92

التضخم%													
ميزان المدفوعات مليار دولار	4.37	8.84	1.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40	12.15	19.70	12.058	0.133	-5.881
الدين الخارجي مليار دولار	22.64	23.35	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر للفترة ما بين 2002-2014 .[1]

من خلال الجدول نلاحظ أن بالنسبة لمعدل نمو الناتج الخام نلاحظ أنه بإستثناء سنة 2004/2003 فإنه يعتبر ثابت بين 2.4و3.8 ، في حين أن معدل البطالة قد إنخفض بمرور السنوات ليستقر عند 10.6 في سنة 2014 بسبب سياسة التشغيل المنتهجة وبعث مشاريع السكن والبنية التحتية ، كما أن معدل التضخم يتراوح بين 2.2 و4.5 إلى أنه ارتفع في سنة 2009 إلى 6.1 بسبب تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 ، وفي سنة 2012 أرتفع إلى 8.89 بسبب سياسة الزيادة فالأجور ، أما فما يخص ميزان المدفوعات فقد تطور بالإيجاب حتى سنة 2008 مدفوع بتحسن مداخيل النفط لينزل 0.40 في 2009 بسبب الأزمة المالية وانهيار سعر النفط وبالتالي مداخيل الدولة ، وقد حقق عجز في سنة 2014 بمقدار 5.881- وهذا راجع لانهيار أسعار النفط من جدد وتأكل إحتياطي الصرف بسبب ارتفاع فاتورة واردات حوالي 66 مليار دولار سنويا ، أما في ما يخص الدين الخارجي و بانتهاج الدولة سياسة السداد المسبق فقد تراجع إلى 3.67 في 2012 ليبقى بعدها تقريبا ثابت بسبب مدة الأجل المتفق عليها.

1-3-5- برنامج توطيد النمو 2019/2015

يعتبر هذا البرنامج تكميلي بالنسبة لبقية البرامج السابقة والهدف الأساسي لهذا البرنامج هو الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان ، و إدراج هدف تنويع الاقتصاد خارج المحروقات برفع وتيرة الصادرات من خلال الاهتمام

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2015م.

بالقطاع الفلاحي ضمانا للأمن الغذائي ، وكان الهدف هو تحقيق نسبة نمو 7% ، إلا أن ذلك لم يتم وقد حققت الدولة 8،4% في سنة 2016 مع نمو بنسبة 4% خارج المحروقات و نمو قطاع المحروقات بنسبة 5.6% مقابل 0.4% سنة 2015 ، كما شهد ميزان المدفوعات عجزا يقدر بـ 26.031- في سنة 2016 ليبقى هذا العجز سلبيا في 2017 رغم تحسن طفيف في أسعار النفط و قد تراجع هذا العجز إلى 15.820 مليار دولار في 2018 ليرتفع هذا العجز من جديد في أواخر 2019 إلى 16.927 مليار دولار بسبب بداية جائحة كورونا و قد عرفت أواخر هذه السنة إغلاقا تاما للحدود البرية و الجوية و تقييدا تام لتنقل الأشخاص و البضائع [1] ، و انخفاض حاد في الطلب على النفط بسبب توقف النشاط الاقتصادي في العديد من بلدان العالم ، ضف إلى ذلك ارتفاع أسعار السلع و المنتجات الصناعية و الفلاحية بسبب ارتفاع أسعار الشحن و التأمينات ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم الجدول رقم 7 يبين مختلف الإحصائيات لهذه الفترة :

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري م دولار	-18.083	-20.129	-14.412	-7.458	-9.320
ميزان المدفوعات م دولار	-27.54	-26.031	-21.762	-15.820	-16.927
نسبة الناتج الداخلي الخام	3.9%	3.2%	1.3%	1.2%	0.8%
معدل البطالة	11.5%	11.5%	11.7%	11.7%	11.4%

المرجع : بنك الجزائر التقرير السنوي 2020 . للفترة ما بين 2015-2019

من خلال الجدول يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري تأثر كثيرا بانخفاض إيرادات الدولة ضف إلى ذلك بقاء سقف الواردات مرتفع الأمر الذي أدى إلى تآكل احتياطي الصرف الى 114 مليار دولار في سنة 2016 لينزل إلى 62.755 مليار دولار في أواخر

[1] هدى بن محمد، المرجع السابق، ص 51-52.بتصرف

2019 ،أي فقدان حوالي 52 مليار دولار من هذا الاحتياطي في 3 سنوات ، بالإضافة إلى ذلك لجوء الدولة في هذه الفترة إلى التمويل الغير تقليدي من أجل تمويل عجز الخزينة العمومية ، إلا أن الملاحظ في هذه الفترة هو بقاء مساهمة القطاع الفلاحي الناتج الداخلي الخام في حدود 13% ،وتحقيق نتائج معتبرة رغم تراجع باقي الأنشطة خاصة في سنة 2019 وبداية أزمة كورنا .

1-3-6- الاقتصاد الجزائري للفترة 2022/2020 :

تميزت هذه الفترة باستمرار تأثيرات جائحة كورنا ، ففي سنة 2020 تأثر الاقتصاد الجزائري والعالمي على حد السواء بهذه الجائحة وذلك راجع إلى الاستمرار في سياسة الإغلاق المنتهجة من طرف الدولة الأمر الذي أدى إلى تعطيل النشاط الصناعي والنشاط الخدماتي خاصة في ما يخص النقل ، ضف إلى ذلك إنخفاض الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي العالمي رغم محاولة أعضاء أوبك +لإنتهاج سياسة تخفيض العرض ، إلا أنه وفي بداية 2022 ومع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية انتعش الطلب على النفط الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هذا الأخير، ضف إلى ذلك إجراءات التي فرضتها الدول الأوربية على روسيا باعتمادها سياسات العقوبات والتي من بينها التخلي على استيراد الغاز الروسي وما ترتب عنه من ظهور أزمة طاقة في الدول الأوربية الأمر الذي أدى بهذه الدول إللجوء إلى مصادر أخرى للطاقة ومن بينها الجزائر والتي تأثرت إيجابيا بهذه الحرب في هذا المجال بسبب ازدياد مداخلها من الغاز ، كما أدى بشركة سوناطراك إلى زيادة حجم إستثمارتها واكتشافاتها ، ضف إلى ذلك ولوجها إلى أسواق أخرى .[1]

في حين أن هذه الحرب أدت إلى أزمة غذاء عالمي بسبب انخفاض صادرات أوكرانيا وروسيا من القمح وكذا الأسمدة جراء العقوبات وصعوبة النقل في البحر الأسود ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والذي نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم في جميع

[1] تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الجزائر موقع الشروق أونلاين بتاريخ 26-05-2023 على الساعة 11:15 https://www. echorouk .online.com

دول العالم ، وهو ما أدى إلى تأثير سلبي على الجزائر بحكمها دولة مستوردة للقمح ، وعلى الرغم من ذلك فقد حافظ القطاع الفلاحي على نموه في حدود 14% ، كما ساهم في إرتفاع صادرات الجزائر خارج المحروقات إلى 7 مليار دولار في أواخر 2022 في إحصائيات للحكومة الجزائرية ،كما أدى ذلك إلى ارتفاع في إيرادات الميزان التجاري والذي حقق لأول مرة سقف 17.5 مليار دولار كفائض ، الأمر الذي أدى ارتفاع احتياط الصرف إلى ما فوق 62 مليار دولار في أواخر 2022. ليصل إلى 64 مليار دولار في مارس 2023[1] ، كما إنتهجت الدولة سياسة إحلال الصادرات خارج المحروقات بتسطير خطة لبلوغ سقف 10 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات في أواخر 2023 ، ثم 15 مليار دولار في الأعوام الموالية ، كما قامت الدولة بإستثمارات كبيرة في قطاع المناجم والسكة الحديدية مع العديد مع الشركات العالمية خاصة الصينية منها ، بإستغلال منجم غار جبيلات بتندوف ، ومنجم الفوسفات بتبسة ومنجم الزنك بأميزور ببجاية ، ضف إلى ذلك الإستثمار في العديد من الثروات الطبيعية والمنجمية .

كما سعت الدولة إلى تنمية التجارة الخارجية بالولوج إلى الأسواق الإفريقية والأسيوية منها بالتعريف بالمنتجات الوطنية ودعم المستثمرين في ترقية الصادرات .

المطلب الثاني : مقومات الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى البريكس :

في ظل التغيرات الدولية الراهنة وما نتج عن تأثر الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري بشكل خاص من تداعيات جائحة كوفيد 19 والتي أدت إلى إغراق أغلب الاقتصاديات في ركود غير مسبق ، لم يسلم الاقتصاد الجزائري من الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتيجة عن هذه الأزمة الصحية ، لي تضاف إلى الصدمة الخارجية الناتجة عن انخفاض الشديد والمستمر في أسعار البترول منذ منتصف 2014 ، لم يكن امام الجزائر سوى خيار البحث على بدائل اقتصادية أخرى لتنويع اقتصادها الهش والذي

[1] إحصائيات بنك الجزائر، النشرية الثلاثي الأول مارس 2023.

مرده إلى السياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة في بلوغ الانطلاقة الفعلية للتنمية الاقتصادية ، والتخلص من التبعية للقطاع المحروقات بإحلال صادرات خارج المحروقات وإنعاش القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي والذي يمثل رهان كبير للدولة الجزائرية .

وببروز رغبة الجزائر في التخلص من التبعية للغرب بإيجاد فضاء يمكنها الاعتماد عليه في تسريع وتيرة الإصلاحات الإقتصادية ولعب دور ريادي ، ظهر المنتدى الإقليمي بريكس كخيار إستراتيجي للجزائر للإنظمام إليه من أجل الحصول على امتيازات تساعدها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة والحصول على دور سياسي كبير عالميا ، ومن أجل ذلك سخرت الدولة كل إمكانياتها من أجل وضع أسس للانضمام إلى هذا التكتل النشء وفق مقومات سنذكرها :

2-1-المقومات الجغرافية للجزائر

تقع الجزائر في الضفة الغربية للحوض المتوسط ، وفي شمال إفريقيا حيث تعتبر أكبر دولة من حيث المساحة فيها 2381741 كلم مربع ، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة من حيث المساحة وتتألف من ثلاث مناطق جغرافية أساسية لكل منها مناخها الخاص ، في شامل يهمن مناخ البحر الأبيض المتوسط على السهول الساحلية الخصبة التي تمتد حتى جبال الأطلس، في حين الجهة الأخرى من جبال الأطلس تشكل الهضاب العليا منطقة مناخية شبه قاحلة ، ويتألف الجزء الأكبر من مساحة البلاد (حوالي 80% من مساحتها) من الصحراء الكبرى وهي تمتاز بجو حار جدا صيفا تتخط عتبة 50° درجة مئوية .

كما تتميز بتنوعها الحيوي والبيئي من خلال التنوع في النبتات والحيوانات الموجودة فيها ، كما يتمركز غالبية السكان في الشمال في حين يقل في الصحراء الكبرى وهي امتداد كبير في قارة إفريقيا ، فالموقع الجغرافي وشساعة أراضيها وتغير المناخ فيها جعلها مطمع الغزاة منذ القدم إلى يومنا هذا ، فهي بوابة إفريقيا وعروس البحر الأبيض المتوسط وهذا ما

يجعلها تلعب دورا رياديا في العلاقات الدولية بسبب موقعها الإستراتيجي ، وهو ما تصب إليه بالتأثير الإيجابي لتحقيق حلم إنظمام إلى التكتل الدولي بريكس .[1]

2-2- المقومات الصناعية في الجزائر :

تزخر الجزائر بمقومات إقتصاديا كبيرة رغم فشل جميع السياسات المنتهجة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود بسبب اعتمادها على 95% من عوائد النفط ، وعدم قدرتها على بناء قاعدة صناعية متينة رغم سعيها في كل مرة إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية ، فإعتمدها على المخططات الصناعية منذ الاستقلال لم يجلب لها انطلاقة المنشودة .

ولقد إعتمدت الدولة في الأونة الأخيرة على خيار جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعطاء تحفيزات للمستثمرين وفق نظرة تحدد طبيعة الصناعات ذات القيمة المضافة العاليا وكذا إدخال التكنولجيات المتطورة ، بالإضافة إلى تشجيع إستثمار المحلي ومحاربة الفساد عن طريق إعداد خطوط صناعية متتالية تهدف إلى إنشاء قاعدة صناعية تلبي حاجات المجتمع .

ووضعت الجزائر مؤخرا إستراتجية جديدة للإنعاش الاقتصادي تمتد إلى 2030 تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد في الصناعة الجزائرية في هذا المنظور ، كما سعت لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي ، لخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة ، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى تشجيع ترقية استثمار الرقمي .

[1] **المقومات الجغرافية للجزائر موقع جغرافيا الجزائر بتاريخ 23-05-2023 الساعة 14:30**
https:// fanack.com/ar/algeria/geography-of-algeria/

كما شهد القطاع الصناعي في سنة 2021 نموا من حيث الحجم بلغة 5.7%مقارنة ب1.7% في 2019 ووصل انتعاشه في سنة 2022 [1]وهذا مدفوعا أساسا بتحسن أداء

صناعات الغذائية والماء والطاقة وصناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية بحيث تبلغ قيمتها المضافة التراكمية نسبة 71% من إجمالي قيمة المضافة للصناعة كما استفادت فروع الصناعية الأخرى من الانتعاش الاقتصادي .

والجزائر وإدراك منها بضرورة إيجاد بدائل لتمويل إستثمراتها الضخمة في القطاع الصناعي ارتأت أنه لابد من إيجاد مصادر تمويل لذلك ، فالانضمام إلى هذا التكتل النشأ يفتح لها مجال تمويل هذه الاستثمارات عن طريق بنك التنمية لهذا التجمع والذي يمنح مزايا تفضلية للدول المنضوية تحتها ، ضف إلى ذلك الحصول على التكنولوجيا والخبرات التي تتميز بها هذه الدول المشكلة لهذا التجمع .

2-3- المقومات الفلاحية للجزائر:

أبان القطاع الفلاحي في الجزائر وعلى غالبية القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تأثرت بشدة من تداعيات الأزمة الصحية كوفيد19 التي ميزت عام 2020 عن قدرات كبيرة عن الصمود بل وبالأكثر أنه حقق قفزة كبيرة في الإنتاج وسجل فائضا للتصدير ، فحسب تقديرات المصالح المختصة فقد تجوزات قيمة الإنتاج الفلاحية في الناتج الداخلي الخام للبلد 25[2] مليار دولار في عز الأزمة في 2020 مقابل 23 مليار دولار في سنة 2019 كما تمكنت الزراعة أيضا من التغلب على ظهرت شح الأمطار وهذا بفضل عملية توسيع المساحات المسقية عن طريق الري التكملي ، التي ساهمة في تطوير الإنتاج الفلاحي خاصة شعبة الحبوب بحيث راهنة السلطات العمومية على هذا القطاع الحساس الذي من شأنه السماح لها بالتنويع الإقتصاد الوطني وتحقيق التوازن في ميزان التجارة الخارجية

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2022م.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات شعبة الفلاحة 2022م.

وخفض واردات المنتجات الغذائية، كما عمدت الدولة إلى تنمية الزراعة الصحروية وإدراج الزراعة الذكية المقاومة لتغيير المناخ والتي بدورها بعين الاعتبار الجانب الايكولوجي مع الحفاظ على توازن النظم البيئية لمناطق المختلفة ، ووضع خارطة لتنظيم الإنتاج حسب خوصيات كل منطقة مع إنشاء وحدات للصناعات الغذائية التحولية ، كما أنه من المتوقع أن تسجل الصناعة الفلاحية الجزائرية معدل نمو سنوي مركب قدره 2.4% خلال الفترة المتوقعة (2027/2022) .ووفقا لإحصائيات وزارة الزراعة الأمريكية يمثل القطاع الزراعي في الجزائر 13% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ويعمل بيه حوالي 11% من سكان الجزائر.

فالقطاع الفلاحي يساهم بتوفير 80% من احتياجات السكان فالجزائر من احتياجات الفلاحية ، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في شعبتي الحبوب والحليب ، وهو ما تسعى إليه الدولة لضمان أمنه الغذائي وقد صنف أخر تقرير لبرنامج الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الأمم المتحدة ، الجزائر في المرتبة الأولى أفريقيا من ناحية الأمن الغذائي حيث حصلت على تقدير 63.9% مما جعلها ضمن الدول القدرة على دعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق "صفر جوع "في 2030 [1].وعليه وفي ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول المشكلة لتجمع بريكس خاصة تجربة روسيا، يمكن للجزائر في حالة الانضمام الاستفادة من تجاربهم وكذا نقل التكنولوجيا لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في الأمن الغذائي ، ثم التصدير وولوج الأسواق الدولية وجعل قطاع الفلاحة بديلا لقطاع المحروقات ،علما أن المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة تقدر بأكثر من 42مليون هكتار يمكنها أن تجعل من الجزائر أكبر مصدر للمنتجات الفلاحية في حالة الاستخدام الأمثل لموارد هذا القطاع.

[1] الجزائر تراهن على الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي موقع سكاي نيوز عربية، بتاريخ 25-05-2023 الساعة 12:30.
https://www.skynewsarabia.com/business

2-4- المقومات الطبيعية (الثروات الباطنية والمعدنية)

تزخر الجزائر بمقومات طبيعية هائلة نظرا لشاسعة أراضها فهي تملك شريط ساحلي يقدر ب1600كلم ، وأراضي شاسعة تتخللها تضاريس طبيعية من غابات وجبال ،كما تزخر بثروات باطنية ومعدنية كبيرة لم يستغل إلا الجزء اليسير منها ، و هذا ما تفطنت له الدولة بعد جائحة كورنا وتهاوي أسعار النفط منذ 2014 الأمر الذي أدى إلى استغلال ثروة المناجم لمواجهة الضغوط المالية للخزينة العمومية وفقا لإستراتجية تنويع القطاعات المنتجة بحيث سنت مجموعة من القوانين لاستغلال هذه الثروات المنجمية ومن بينها قانون الاستثمار وقانون المناجم ومن بين هذه الثروات نذكر :

- منجم غار جبيلات بالجنوب الجزائري والذي تقدر إحتياطته من الحديد الخام 4.5 مليار طن ، وتراهن الجزائر على إيرادات سنوية تقد ب6 مليار دولار من عائدتها بالشراكة مع شركتين من الصين.

-منجم الونزة في ولاية تبسة والدي يبلغ إحتياطته 100مليون طن من الحديد والذي يمول احتياجات مركب الحجار للحديد في تقديرات ل50سنة.

-منجم الفوسفات بجبل العنق بتبسة والمقدر إحتياطته 300.16 مليون طن يتم استخراج منه 1.6 مليون طن سنويا ويتم تصدير 1مليون طن منه .

-منجم الرصاص والزنك بواد أميزور والذي تقدر احتياطاته ب53 مليون طن .

-مناجم الذهب الموجودة في الصحراء خاصة مناجم الهقار الغربي والذي تقدر احتياطاته بين 150و 200 طن .

-مناجم القصدير والفولفرام وكذا اليورانيوم الموجودة بالحدود مع دولة النيجر ، ضف إلى ذلك المعادن الأخرى كالنحاس والزئبق ، والتي تعول الدولة على الاستثمارات فيها ، إلا أن ذلك يتطلب موارد مالية كبيرة وتكنولوجيا عاليا ووسائل نقل كبيرة تتمثل جلها في السكة

الحديدية وهو ما يجعل الجزائر تطمح للحصول على هذه الامتيازات وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع من خلال الانضمام إلى هذا التجمع (البريكس) ، فضلا على تشجيع الاستثمارات الداخلية .[1]

-**الطاقات التقليدية** : والمتمثلة في النفط والغاز ، بحيث تسعى الجزائر إلى تطوير عمليات التنقيب والاستكشاف في هذا المجال من أجل الرفع من عملية الإنتاج، فالجزائر لها احتياطات كبيرة من الغاز ، بحيث تسعى إلى رفع صادرتها 100مليار متر مكعب في السنة ، ضف إلى ذلك تفعيل الشراكة في هذا المجال مع نيجيريا في مشروع الأنبوب العابر للصحراء ، وتعتزم شركة سوناطراك بإستثمار 40 مليار دولار في السنوات الثلاثة القادمة .

-**الطاقات المتجددة أو البديلة:**

تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة في هذا المجال يمكنها أن تكون البديل للطاقات التقليدية في حالة حدوث استثمارات كبيرة في هذا المجال ومن بين هذه الطاقات :

1-الطاقة الشمسية : جراء موقعها الجغرافي تعتبر الجزائر أعلى الحقول والمناجم الشمسية في العالم ، فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكن أن تصل 3900ساعة في الهضاب العليا والصحراء والجدول رقم08 :يوضح الكمية المتوفرة.

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
قدرة التشمس المتوسط (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة فالمتوسط (كيلو واط/م2/السنة)	1700	1900	2650

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

[1] ربيعة خريس، الجزائر تشهر ورقة الثروات الباطنية المنسية لمواجهة الأزمة المالية موقع نونو بوست بتاريخ 19-05-2023 الساعة 16:30
https://www.noonpost.com/content/

من الجدول يتبين القدرات الهائلة للجزائر في مجال الطاقة الشمسية والتي يمكنها ان تكون البديل لصادرتها خارج النفط

-**الكهرباء النظيفة** : يبلغ إنتاج الكهرباء في الجزائر 25000ميقا واط لا يتم استهلاك سوى 17000 ميقا واط في حالة الذروة ويمكن تصدير الفائض كما أن شركة سونلغاز تقوم باستثمارات ضخمة في هذا المجال وتسعى إلى تصدير الفائض إلى أوربا والدول المجاورة .

2-5-المقومات السياحية للجزائر:

بمساحة شاسعة وشريط ساحلي يقدر ب1600كلم وتضاريس مختلفة من جبال وهضاب وصحراء تفتقد الجزائر إلى بنية تحتية تكون قادرة على بعث هذا القطاع بسبب إفتقاد الرغبة في تطويره ضف إلى العامل البشري ونظرة المجتمع مما رهن تطور هذا القطاع رغم الإمكانيات السياحية الهائلة للجزائر وتنوعها وعلى مدار السنة ، وهذا ما جعل الدولة في الآونة الأخيرة إلى محاولة الاستثمار في هذا القطاع من خلال تشييد المرافق الفندقية و فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي وتسطير خطط لجعله بديلا للمحروقات في أفاق 2030 ، وهذا ما يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة دول البريكس خاصة روسيا في هذا المجال .[1]

المطلب الثالث: إستراتيجية الجزائر لتحقيق شروط الانضمام إلى البريكس في ظل الحرب الروسية الأوكرانية :

بعدما تقدمت الجزائر بطلب رسمي للانضمام إلى منظمة بريكس في 07 نوفمبر 2022 ، رحبت طل من الصين و روسيا و جنوب إفريقيا بهذا الطلب فقد أوضح وزير خارجية الصين ان الجانب الصيني مستعد لدعم الجزائر في هذا المسعى و تعزيز أواصل التعاون بين البلدين و الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية و السياسية الى مستوى عالي ، و هو

[1] الهدبة مناجلية جامعة باجي مختار عنابة ، مجلة دراسات و أبحاث –المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد 9 بتاريخ 26مارس 2017، دص. بتصرف.

ما تم النظر إليه على انه إشارة ايجابية على قبول دعم هذا الانضمام ، كما سبق ذلك دعم وزير خارجية روسيا لهذا المسعى، ضف إلى ذلك الدعم الموجود من قبل الحليف التقليدي للجزائر وهو جنوب إفريقيا،[1] و بفوز الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا بالانتخابات الرئاسية زاد من طموح الجزائر الانضمام إلى هذا التجمع بسبب العلاقات المتينة التي تربطه بالجزائر و يبقى الطرف الهندي هو الذي لم يبدي أي إشارة على هذا الطلب ، و في انتظار عقد قمة جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا للفصل في قرارات توسيع هذا التجمع و الدول التي ستحضي بهذه العضوية تسعى الجزائر لتحقيق شروط الانضمام .

1-شروط الانضمام :

في الواقع لا توجد شروط معينة او ثابتة للانضمام لهذا التجمع إلا أن الشيء الجوهري الذي تبنى عليه عملية اختيار الأعضاء الجدد هو حجم الناتج الداخلي الخام و الذي في الغالب يتجاوز 200 مليار دولار و عليه في ظل تواضع الناتج الداخلي الخام للجزائر الذي لم يتجاوز 163 مليار دولار في 2021 تسعى الجزائر لتحقيق بعض الأهداف التي نوردها [2]

1-1مضاعفة الصادرات :

تسعى الجزائر إلى مضاعفة صادراتها ، و قد رسمت خطة لبلوغ هدف تخطي عتبة 200 مليار دولار في الناتج الداخلي الخام بوضع إستراتيجية لرفع صادرات البلاد خارج المحروقات إلى 7 مليار دولار في أواخر 2022 و ثم 10 مليار دولار في 2023 و الوصول إلى 15 مليار دولار في الأعوام المقبلة ، و من بين أهم النقاط التي تكلم عليها

[1] هل تحقق الجزائر شروط الانضمام الى بريكس موقع اقتصاد الدول العربية بتاريخ 18-03-2023 الساعة 9:00
https://www. aa.com/tr/ar/

[2] نفس الموقع (موقع اقتصاد الدول العربية نفس التاريخ)

الرئيس الجزائري هو مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023، علما أن الجزائر تنتج نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا ، وقد

تصدير 56 مليار متر مكعب في سنة 2022[1] و هو رقم قياسي ناتج عن ظروف الحرب الروسية الأوكرانية ، ز ما تسببت فيه من أزمة طاقة بالنسبة لأوروبا نتيجة العقوبات المفروضة على روسيا من طرفها و خاصة فيما يخص فكرة الاستغناء عن الغاز الروسي ،الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة و الجزائر من بين هذه الخيارات و ما الاتفاق الذي تم بين الجزائر و ايطاليا بمضاعفة صادرات الغاز إليها و جعلها موردا أساسيا للغاز للأوروبيين إلا دليلا على ذلك .

و للوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات و خصصت لها نحو 40 مليار دولار الأمر الذي أدى تحقيق اكتشافات هامة من النفط و الغاز ، حيث دخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار ايني الايطالية و توتال الفرنسية و اوكسيدونتال الامريكية لاستغلال حقول الغاز و زيادة الإنتاج ، ضف إلى الشراكة في استغلال الأنبوب العابر للصحراء من نيجيريا مرورا بالنيجر إلى الجزائر لمضاعفة الصادرات .

و سارعت الجزائر لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشميسية ، و الهيدروجين الأخضر ، و الامونيا الخضراء بالشراكة مع عدة دول على غرار المانيا و ايطاليا لتوفير كميات اكبر من الغاز و الهيدروجين الأخضر لتصديرها إلى أوروبا مستقبلا ، ضف إلى ذلك السعي لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا قابلا للتصدير ، اذ تنتج 25 الف ميغاواط و لا تستهلك في أوقات الذروة في الصيف الا 17 الف ميغاواط و يتقلص إلى 11 الف ميغاواط في الشتاء .[2]

[1] نفس الموقع. بتصرف

[2] الديوان الوطني للإحصائيات وزارة الطاقة الجزائرية 2022.

ضف إلى ذلك تسعى الحكومة إلى تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم باستغلال الثروات الباطنية الغير المستغلة في شاكلة الحديد في غار جبيلات بالشراكة مع الصين و الفوسفات في تبسة بالشراكة أيضا مع الصين و كذا الذهب و الاتربة النادرة في أقصى الجنوب ضف إلى مجمل المعادن الأخرى التي تزخر بها الجزائر مثل الزنك و الرصاص في ولاية بجاية ، و اليورانيوم في الحدود مع دولة النيجر .

كما لم تنسى الحكومة القطاع الفلاحي بجعله قاطرة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي و إحلاله مكان صادرات المحروقات بحيث تسعى إلى الوصول الأسواق الإفريقية و كذا الأوروبية نتيجة جودة هذه المنتوجات البيوطبيعية .[1]

السعي إلى الولوج إلى الأسواق الإفريقية بشق العديد من الطرق نحو موريتانيا و كذا تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا و وسط القارة السمراء للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا ، كما عمدت إلى التعريف بالمنتجات الجزائرية بإقامة المعارض لمختلف السلع ، و أيضا فتح فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية .

1-2-زيادة الناتج الداخلي الخام :

و يعتبر احد العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة البريكس في ظل تواضع هذا الأخير الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021 ، 187 مليار دولار في أواخر 2022 حسب أخر بيانات البنك الدولي ، و الذي يتوقع الوصول إلى 197 مليار دولار في نهاية سنة 2023 و تجاوز عتبة 210 مليار دولار في أفاق 2025 .[2]

---

[1] القطاع الفلاحي في الجزائر قدرات كبيرة على الصمود في ظل أزمة صحية غير مسبوقة موقع أبياس بتاريخ 14-11-2020 الساعة 18:30 https://www.aps. dz/ar/economie/

[2] الديوان الوطني للإحصائيات 2022.

لـذلك وضـعت الحكومـة تجـاوز 200 مليـار دولار كنـاتج داخلـي خـام هـدفا لـدخول البريكس و يرتبط ذلك بمدى ارتفاع أسعار النفط و الغاز بالدرجة الأولى و سياسة الرفع من قائمة الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في أفاق 2023 بعدما نجحت في

الوصـول إلـى رقم 7 مليـار دولار كـإيرادات فـي أواخـر 2022 حسـب أرقـام الحكومـة الجزائريـة ، ثـم التطلـع إلـى رقـم 15 مليـار دولار فـي أفـاق 2025 [1]و يعتبـر ذلـك أمـرا عيـر مستحيل فـي ظـل وجـود الرغبـة و الإرادة السياسـية و كـذا الإمكانيـات الطبيعيـة و البشـرية ، فالملاحظ أن دولة جنوب إفريقيا و هي أصغر اقتصاد في البريكس تحوز على ناتج داخلي خام يقدر 419 مليار دولار في 2021 حسب تقديرات البنك الدولي و الذي يوازي مرتين و نصف الاقتصاد الجزائري الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية التسريع في إيجاد الحلول و البدائل لأدراك هذا التأخر .

1-3-موافقة الدول الخمس :

و تعتبر احد أهم شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ، و إن كانت كل من روسيا و الصين قد اعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر و ذلك عبر سفيريهما بالجزائر في ظل العلاقات المتميزة بينهما والجزائر سواء اقتصاديا او سياسيا أو عسكريا في ظل توحيد الرؤى لإقامـة نظـام عـالمي جديد و نبـذ الهيمنـة الامريكـو-غربيـة ،و كـذا الاتفـاق الاسـتراتيجي بـين روسيا و الجزائـر ، فـالجزائر لـم تتخلـى علـى علاقتهـا المتميـزة مـع روسـيا فـي ظـل الحـرب القائمة مع اوكرانيا رغم الضغوطات الغربية و الأمريكية من أجل فرض عقوبات على روسيا و التخلي على دعمها ، بالإضافة إلى الاتفاق الاستراتيجي مع الصين في ظل مبادرة الحزم و الطريق الموقعة بينهما ، كما تعتبر الجزائر اكبر شريك اقتصادي بالنسبة للصين و بوابتها للولوج إلى إفريقيا .

[1] توقعات الحكومة الجزائرية.

أما في يخص موافقة جنوب إفريقيا فقد أكد ذلك الرئيس الجزائري صراحة ، فجنوب إفريقيا تعد الحليف التقليدي للجزائر في الاتحاد الإفريقي نظرا للطابع التاريخي للعلاقات بينهما ،و لقد أدى عودة الرئيس اليساري لولا داسيلفا إلى الحكم من زيادة فرص موافقة البرازيل على انضمام الجزائر إلى هذا التكتل خاصة و أنه تربطه علاقات طيبة بالجزائر منذ زيارته لها في 2006 ، أما فيما يخص الهند فان المفاوضات لا تزال متواصلة معها لإقناعها بالموافقة في ظل توسيع اطر الشراكة الاقتصادية في العديد من المجالات .[1]

1-4-الاعتماد على الدبلوماسية :

تلعب الدبلوماسية الجزائرية و منذ الأمد البعيد أدوارا فعالة في تحقيق الأمن و الاستقرار الدوليين ، فهي قاطرة السياسة إفريقيا إلى جانب جنوب إفريقيا في ظل هيئات الاتحاد الإفريقي ، ضف إلى الاعتدال في مواقفها الديبلوماسية و من منظور عدم الانحياز ، فمشاركتها في حل العديد من الأزمات الدولية و نجاحها في توحيد الصف العربي و الفلسطيني جعلها محل تقدير و مصداقية بين الدول ، كما لموقفها من الحرب الروسية الأوكرانية و عدم إبداء الرأي بالانحياز إلى طرف على أخر رغم العلاقات المتميزة مع روسيا الصدى الكبير في كسب الاحترام الدولي ، أن هذه الديبلوماسية تسعى إلى إقناع الدول المشكلة لهذا التحالف بقدرة الجزائر على إعطاء دعم و إضافة إلى هذا المنتدى في ظل توافق الرؤى في المجالات السياسية و الاقتصادية مع هذه الدول و التطلع لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب .

فالقرارات الأخيرة لرئيس الجزائر بتغير مفاصل الدبلوماسية الجزائرية في عديد العواصم الكبرى ، بإدراج مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية و السعي لإعطائها الدور المنوط بها جعل من الجزائر تعرف ديناميكية اقتصادية غير معهودة ، فشرح الامتيازات و المؤهلات

[1] هل تحقق الجزائر شروط الانضمام الى بريكس في 2023 موقع اقتصاد الدول العربية بتاريخ 18-03-2023 الساعة 17:30

https://www. aa.com/tr/ar/

التي يعطيها قانون الاستثمار الجديد و كذا أهم الموارد الباطنية و التعريف بها من شئنها أن تعطي الدفع لعملية الاستثمار الأجنبي للقدوم إلى الجزائر.[1]

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية و السياسية لانضمام الجزائر للبريكس:

في ظل رغبة الجزائر للانضمام إلى منظمة البريكس ، و إبداء أعضاء هذه المنظمة رغبتهم في الانفتاح و التوسع على دول أخرى من جميع مناطق العالم لإعطاء التوازن و الدعم الاقتصادي و السياسي في ظل سعيها لتغيير النظام العالمي الجديد و مجابهة الهيمنة الأمريكية و الغربية ، تنظر دول المجموعة إلى طلب الجزائر للانضمام إليها بأهمية كبيرة

المطلب الأول : إمكانيات و أهمية الجزائر بالنسبة للبريكس :

تلعب الجزائر دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية و السياسية الدولية دورا فعالا ، فهي دولية غير منحازة ، تهتم بقضايا السلم الدولي ، إضافة إلى أنها تمتلك قدرات اقتصادية هائلة غير مستغلة في ظل وجود دبلوماسية سياسية نشطة ، ضف إليها اعتمادها في الآونة الأخيرة على الديبلوماسية الاقتصادية تجلت في التغييرات التي قامت بها الدولة في قنصلياتها و سفاراتها في العالم للدفاع على مصالحها الاقتصادية و الترويج لإمكانيات الجزائر ، و من بين النقاط التي توجب اهتمام دول البريكس بضم الجزائر إليها نورد ما يلي [2]:

1-تنظر دول البريكس إلى الجزائر باهتمام حيث أن نظرتها هي نظرة متابعة من جهة و تتبع للتطور الذي تشهده من جهة أخرى ، فهذا التطور مشكل من ثلاثة أبعاد ، بعد جيو استراتيجي لا يمكن إغفاله لان الجزائر تتمتع بموقع و مصدر مهم للطاقة ، كما أنها تعتبر حلقة وصل بين أوروبا و إفريقيا ، بالإضافة إلى ذلك فإنها دولة محورية على المستوى

[1] تداعيات الحرب بين روسيا و اوكرانيا على الجزائر موقع الشروق اونلاين بتاريخ 26-05-2023 الساعة 13:30 https://www. echorouk .online.com .

[2] انضمام الجزائر إلى البريكس خيار استراتيجي موقع العربي بتاريخ 26-05-2023 الساعة 13:30 alaraby.com/un/opinion https://www.

المغاربي لأنها اكبر دولة من حيث المساحة و هي صمام آمان لما تلعبه من دور في ضمان الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي الذي له أهمية كبرى على المستوى القاري وكضمان الاستقرار على مستوى القارة الأوروبية .

2-الجزائر شهدت في المرحلة الأخيرة عملية بناء مؤسساتي مهم يضمن عملية الاستقرار كون ذلك يعد الركن الأساسي لبناء عملية التنمية المستدامة و إرساء اقتصاد قوي ، فالجزائر تمتلك ثروات معدنية كبيرة تستقطب المستثمرين لما تملكه من احتياطات كبيرة من مصادر الطاقة بالإضافة إلى امتلاكها للطاقات البشرية الرائدة و هو من أهم عوامل التنمية الدائمة ضف إلى ذلك أنها تعتبر قوة إقليمية في المجال العسكري ، الأمر الذي يجعلها تستقطب الاهتمام ، و جعل العديد من الدول ، من بينها دول البريكس تنظر إليها باهتمام لما يمكن أن تلعبه الجزائر من خلال إمكانية بعث عملية النمو برقمين ، أي الزيادة في نسب النمو ، و الدخول في شراكات و تعزيز مجموعة البريكس ، فالهدف إقامة اقتصاد عالمي متوازن غير تابع إلى الأسواق المالية و الأطماع الامبريالية أساسا في ظل احترام المصالح دون تدخل او هيمنة .

3-الجزائر بوابة الاستثمار في إفريقيا : فللجزائر دور هام يمكن أن تلعبه في هذه المجموعة ، نظير سمعتها على المستوى الديبلوماسي الذي لعبته في العديد من الأحيان في حل المشاكل الأمنية و السياسية و حتى المشاكل المرتبطة بالطاقة ،فقد يعتمد عليها كوسيط أو سفير يحضي بالمشروعية من اجل تجسيد أفكار مجموعة البريكس و حلحلة المشاكل التي يمكن أن تقع بين العالم الغربي و المجموعة ، فالجزائر بإمكانياتها يمكن أن تكون بوابة لدخول العديد من الدول الكبيرة منها الصين و الهند للاستثمار في إفريقيا الآمر سيجعلها أكبر منطقة نمو اقتصادي خلال العشرينات الثلاث الأخيرة .[1]

[1] المقومات الاقتصادية الجزائرية في مستوى تطلعات البريكس، موقع يومية الشعب الجزائري بتاريخ 30-05-2023 الساعة 9:30.
https://www.ech-chaab.com/ar

4-للجزائر دور مؤثر جدا مرتقب في القريب العاجل فهي تحضي باحترام العديد من الدول بسبب الوزن الكبير على المستوى الطاقوي و الاستراتيجي مما يجعلها ذات تأثير كبير في العلاقات الدولية الأمر الذي سيزيد من ثقل المجموعة على المستوى العالمي ، و يجعلها مؤثرة و بسرعة اكبر على مستوي التوازنات الجيوسياسية الاسترتيجية مما يجعل الكفة تميل لهذه المجموعة ، و جعل من إعادة النظر في النظام العالمي أمرا ممكنا جدا في المدى القريب .

5-تعتبر الجزائر من الدول الشبه منعدمة الدين الخارجي الذي يعطيها استقلالية اتخاذ قراراتها المصيرية ، و يجعل منها قوة لا تملى عليها الشروط او الضغوطات من طرف الدول الغربية ، رغم محاولة هذه الأخيرة التأثير على الجزائر لمنعها من الانضمام الى هذا التكتل ، إلا أن الجزائر مضت في طلب العضوية فيه و هو ما يعطي للمجموعة دفعا سياسيا قوي.[1]

6-التنوع الجغرافي و المساحة الكبرى المقدرة تقريبا2381741كلم2 الغنية بالموارد بباطن و سطح الأرض و الموقع الجغرافي و الجيوسياسي المتميز يؤهلان الجزائر لتعاون اقتصادي بناء مع العالم بما فيها البريكس من بين الامكانيات ، الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الجد هامة للاقتصاد والصناعات والتكنولوجيات المعاصرة و خاصة الطاقة (النفط و الغاز و الطاقة الشمسية)و كذا المناجم (الحديد ، الصلب ، الذهب ، الفضة ، الاسمنت ، الأسمدة النيتروجينية ، الفوسفات و غيرها) ، إضافة إلى توفر الجزائر على ثروات معدنية كبيرة مقل اليورانيوم و الألماس و كذا الأتربة النادرة ، المادة الثمينة و الضرورية للتكنولوجيات و وسائل الاتصال الحديثة خاصة الفضائية منها يجعلها محل اهتمام كبير من طرف الصين و

[1] المقومات الاقتصادية الجزائرية في مستوى تطلعات البريكس، موقع يومية الشعب الجزائرية بتاريخ 30-05-2023 الساعة 10:00
https://www.ech-chaab.com/ar

روسيا ، في ظل رغبة هاتين الدولتين للاستفادة من هذه الموارد الطبيعية بإقامة شراكات و استثمارات كبيرة و ما الشراكة في استغلال مناجم غار جبيلات بالجنوب و الفوسفات في

الشرق من طرف الشركات الصينية و كذا التعاون العسكري الوثيق بين روسيا و الجزائر إلا دليل على هذه الأهمية .[1]

7-العلاقات المتميزة بين الجزائر و دول البريكس في الميدان التجاري: تشهد المبادلات التجارية بين الجزائر و دول البريكس كل على حدى ارتفاع من سنة إلى سنة ، كالصادرات الصينية نحو الجزائر و المقدرة حاليا حوالي 9 مليار دولار سنويا في مختلف السلع المصنعة و في الأسلحة المتزايد حجمها ، ضف إلى ذلك صادرات الجزائر نحو الصين من المعادن في شاكلة المعادن الحديد و الفوسفات و النفط في تزايد رغم أن الميزان التجاري في صالح الصين ، كما أن الجزائر بلد محوري في مبادرة الحزم والحرير و التي تبنتها الصين ، اما بالنسبة لروسيا فحجم الصادرات نحو الجزائر قد بلغ نحو 4 مليار دولار في 2021 و قد زاد ذلك في الأعوام الأخيرة بسبب إدراج القمح ضمن روسيا للجزائر 2022، أما صادرات الجزائر نحو روسيا فتقدر حوالي 2 مليار دولار ، في حين تتجاوز المبادلات التجارية بين البرازيل و الجزائر 3 مليار دولار سنويا منها 2 مليار دولار صادرات الجزائر نحو البرازيل في شاكلة النفط الخام أما واردات الجزائر من البرازيل فتتمثل أساسا في السكر الخام و اللحوم و القهوة و الذرة و غيرها و هي قابلة للزيادة بحكم تفعيل الاتفاقيات المبرمة ، أما الهند فالمبادلات التجارية لا ترقى إلى تطلعات البلدين إلا انه في الآونة الأخيرة تم تحديد آليات و مجالات التعاون مستقبلا .

و لإعطاء أكثر دقة على هذه الأهمية نورد أهم إحصائيات الاقتصاد الجزائري مقارنة بدول البريكس لسنة 2022 حسب تقديرات البنك الدولي :

[1] المؤهلات الاقتصادية للجزائر موقع جغرافيا الجزائر بتاريخ 19-05-2023 الساعة 11:30
https://fanack.com/ar/algeria/geography-of-algeria/

الجدول رقم 9 يبين أهم إحصائيات الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع دول البريكس :

البلدان والمؤشرات	الجزائر	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
الناتج الداخلي الخام أ ج /تريليون $	0.193	1.609	1.776	2.703	17.734	1.410
نمو البريكس	%3.8	%4.6	%4.8	%8.9	%8.1	%4.9
عدد السكان بالملايين	45.4	214	146	1390	1410	60
الناتج الداخلي الخام للفرد بالدولار	4251	7514	12173	2278	125557	6995
نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام	%14	%7.71	%3.16	%16	%8.3	%3
نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام	%5	%16.6	%33.2	%22	%39.5	%24.5
نسبة مساهمة الخدمات في الناتج الداخلي الخام	%82.8	%75.8	%63.7	%62	%52.2	%72.5
الميزان التجاري بملايير الدولار	1.04	46.02	189.7	149.5-	676	9.56
انتاج الحديد الصلب م طن	2.85	34.9	76	120	928	0.293
نسبة الدين الخارجي /الناتج الداخلي الخام	%1.06	%744	%20.9	%18	%2.83	%53
نسبة الدين العام / الناتج الداخلي الخام	%56	%346.4	%595.8	%561.05	%3104.07	%57.6
احياطي الصرف م دولار	%56.21	%346.4	%595.8	%561.7	%3104.07	%57.60
الانتاج المهيمن	المحروقات	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع

المصدر :إحصائيات البنك الدولي و بنك الجزائر لسنة 2022

شكل (4) يوضح الناتج الداخلي الخام أج /بالتريليون

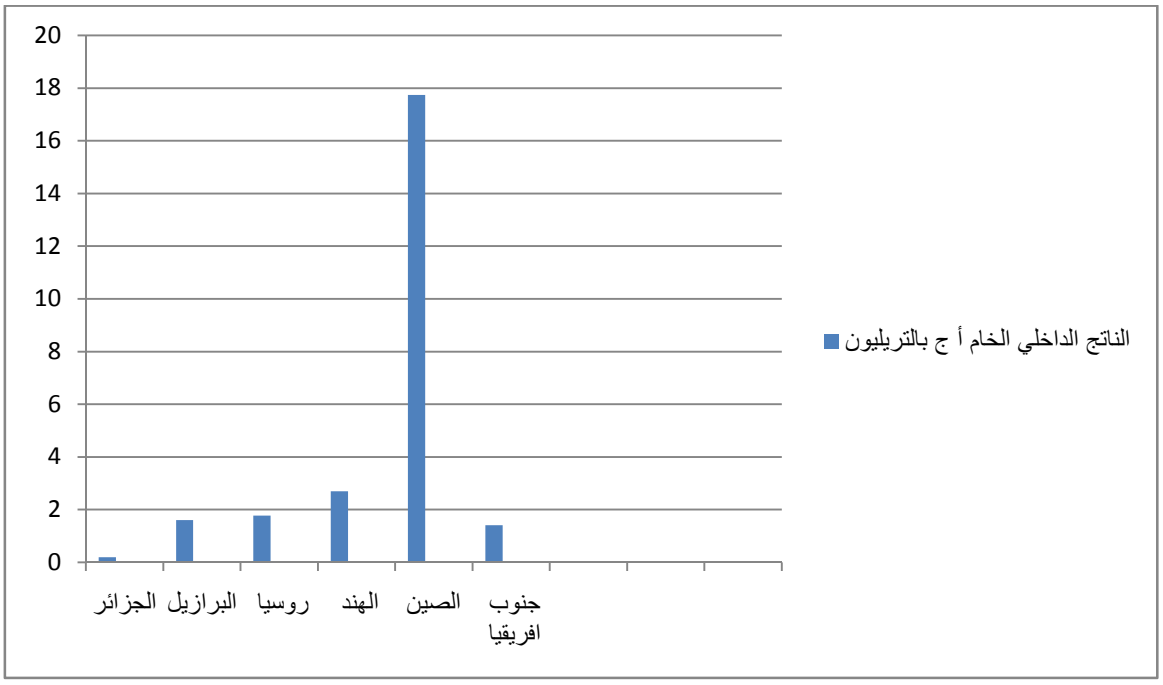

من الجدول و الرسومات البيانية يتبين أن للجزائر أفاق لتحقيق انطلاقة واعدة في المجال الاقتصادي فبالنظر إلى الفوارق الكبيرة بين دول البريكس و الجزائر في شتى المؤشرات إلا انه هناك دلائل على وجود إمكانية لتحسين وضعيتها الاقتصادية في ظل شراكة مستدامة مع هذه الدول فمثلا يمكن الرفع من نسبة النمو مقارنة بما هي عليه بإستغلال الطاقات البشرية و تنويع الاقتصاد خارج المحروقات ، و استغلال القطاع الفلاحي لتحقيق نسب نمو أعلى ، ضف إلى محاولة رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بجذب استثمارات كبيرة من هذه الدول التي تعتبر حسب النسب المعبرة في الجدول من الاقتصاديات الرائدة في المجال الصناعي ، فمثلا نجد أن إنتاج الصلب و الحديد في الجزائر لا يرقى إلى التطلعات رغم الإمكانيات الباطنية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في حين نجد انه في دول البريكس النسب مرتفعة و هو ما قد يؤدي إلى تدفق استثمارات كبيرة من هذه الدول خاصة من الصين و جنوب إفريقيا التي تعتبر رائدة في محال التعدين، كما يمكن للجزائر أن تستغل انخفاض نسبة الدين الخارجي مقارنة بدول البريكس لجعلها من بين الدول التي تنظر إليها باهتمام .

شكل رقم (5) يمثل نسبة نمو دول البريكس لسنة 2022

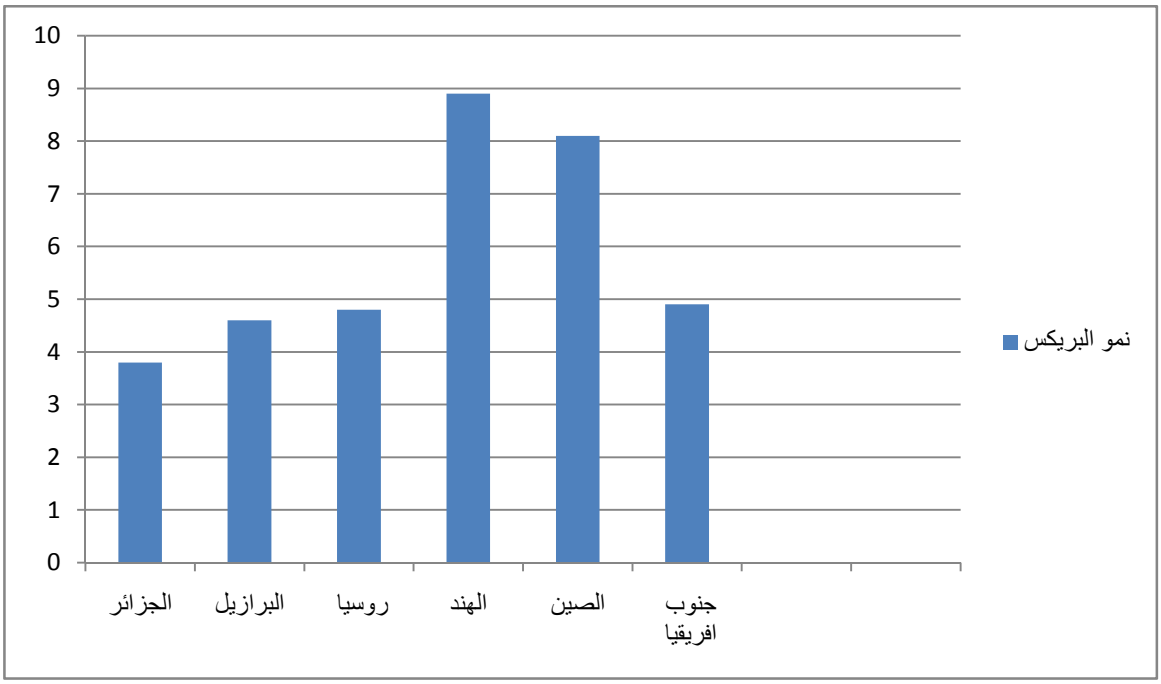

يتبين من الجدول والرسم البياني أن الهند تحوز أكبر نسبة للنمو متفوقة على الصين في 2022، كما حققت الجزائر أصغر نسبة للنمو من بين جميع دول البريكس الأمر الذي يحتم عليها القيام بإصلاحات عاجلة للرفع من هذه النسبة وذلك بالاعتماد على القطاع الفلاحي والثروات الباطنية، وجلب الاستثمارات المباشرة الخلاقة للثروة.

شكل رقم (6) يمثل عدد السكان بالملايين لسنة 2022

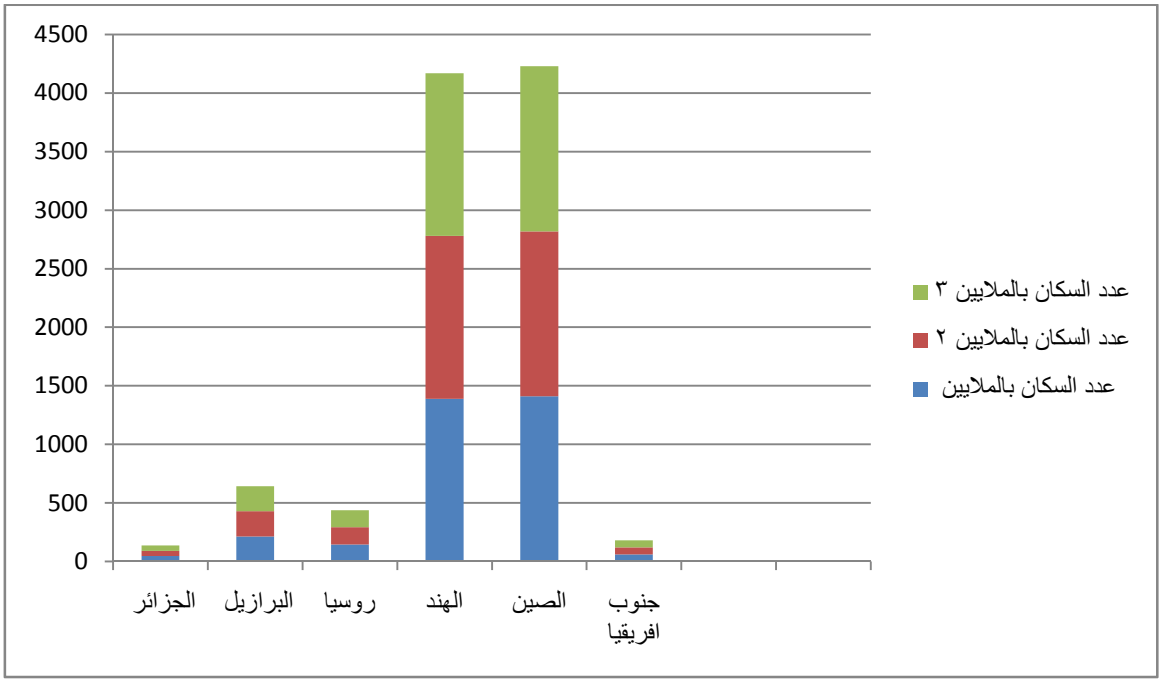

تعتبر الجزائر من أصغر الدول كثافة سكانية إلى جانب جنوب إفريقيا قياسا بالدول الأخرى المشكلة للبريكس إلا أن ذلك لا يمنع من أن تكون الجزائر سوقا ناشئة لأن التقديرات تشير إلى تطور نسبة السكان بحلول 2025م إلى 50 مليون وقد تصل فوق 80 مليون نسمة في حدود سنة 2050م

شكل رقم (7) يمثل نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2022

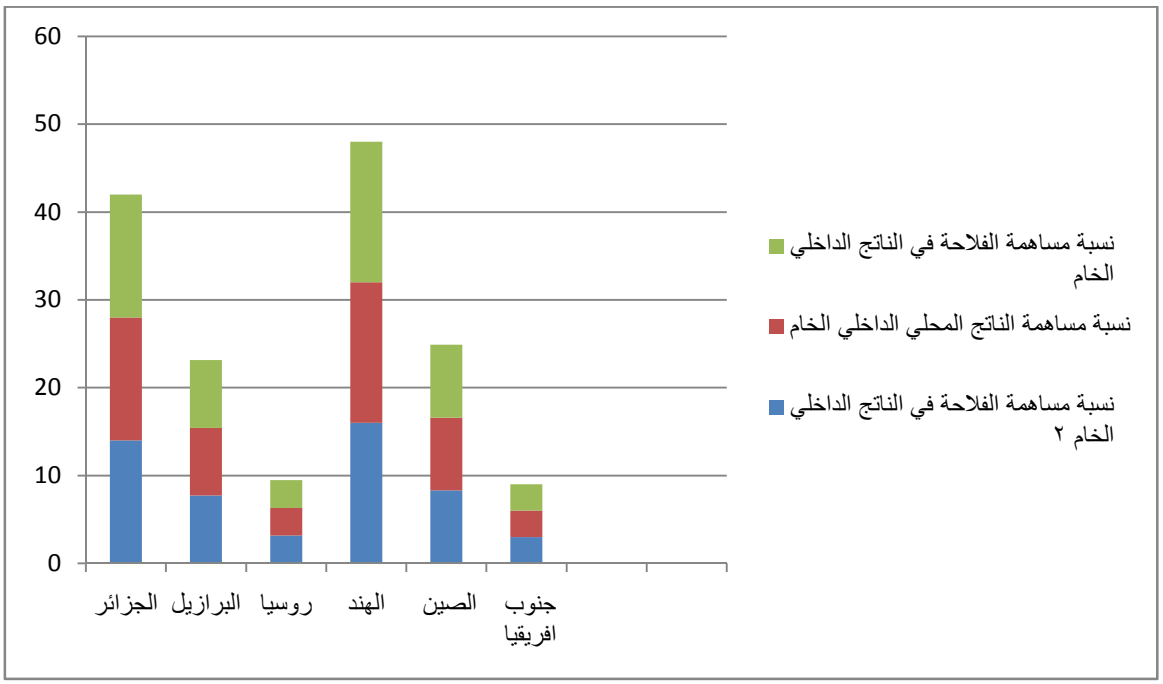

يعتبر القطاع الفلاحي الميزة الوحيدة التي حققت نسبة عالية في فترة جائحة كورونا الشيء الذي يؤكد قدرة هذا القطاع على زيادة الناتج الداخلي الخام فبحلول 2025م يمكن للجزائر أن تحقق نسبة نمو عالية في هذا القطاع قد تجعلها تحقق اكتفاء الذاتي، فمن توقعات الحكومة الجزائرية أن تصل إيرادات هذا القطاع إلى أكثر من 35 مليار دولار في أفاق 2025م.

شكل رقم (8) يمثل نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2022

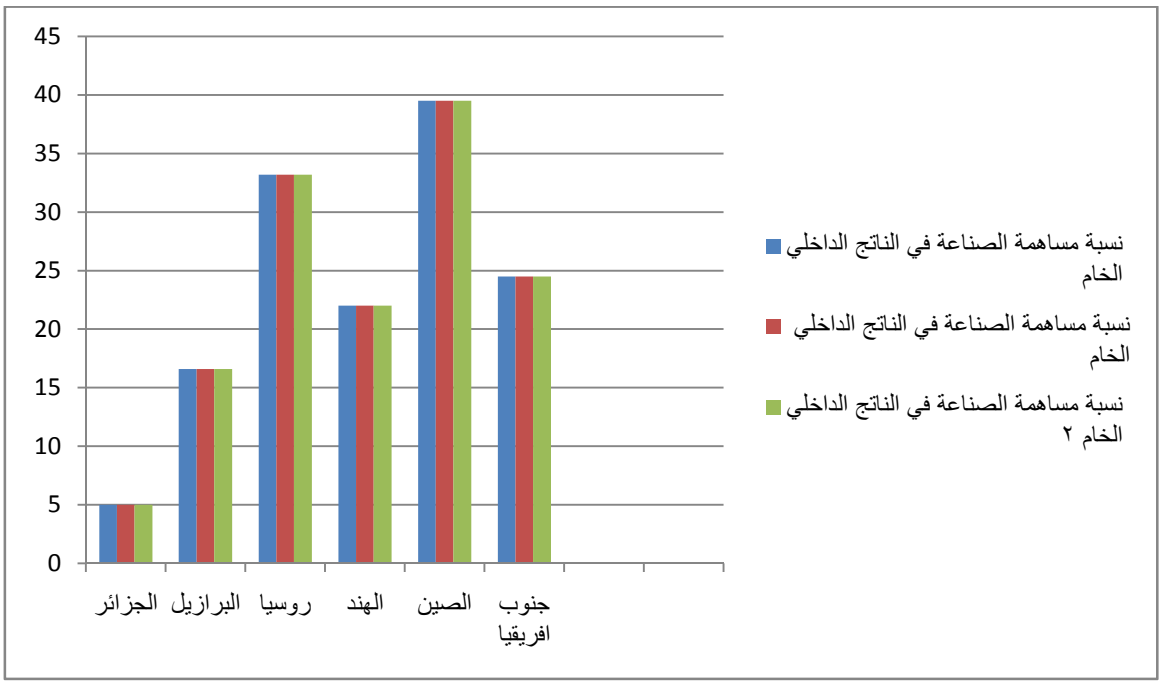

من الرسم البياني يتبين ضعف مساهمة القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بالدول الأخرى المشكلة للبريكس في الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يتوجب على الحكومة الجزائرية إيجاد الحلول العاجلة لهذا القطاع بعيدا عن الاستراتيجيات السابقة التي باءت بالفشل، ومحاولة جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تشجيع الاستثمار المحلي الخلاق للثروة.

المطلب الثاني : المكاسب و الأبعاد السياسية و الاقتصادية لانضمام الجزائر لبريكس :

من خلال المبادئ و الأهداف التي نشأت منها منظمة البريكس و كذا إستراتيجية لان تكون عضوا في هذا المنتدى الناشئ الفعال يمكن حصر أهم المكسب في ما يلي :

1-الانضمام إلى البريكس يمكن الجزائر من بيع النفط و الغاز و كذا صادراتها بعملة خارج الدولار الأمريكي و الاورو لتتحول إلى عملات أخرى في شاكلة الروبل و اليوان يحميها في حالة عقوبات اقتصادية مفروضة من الولايات المتحدة أو الدول الغربية بسبب تبنيها لسياسات مغايرة لنهجها أو الدفاع عن مصالح شعوب أخرى .[1]

2-تعزيز النمو الاقتصادي : فمجموعة البريكس تسهل الاستثمار في بلدانها الأعضاء ، و تعزز النمو الاقتصادي السريع من خلال توفير بيئة تجارية أكثر استقرار و شفافية ، و تقلل الحواجز المتعلقة بالتبادل التجاري الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي و توفير المزيد من فرص العمل و هو ما تصبو إليه الجزائر .

3- العلاقات التجارية الحرة :توفر مجموعة البريكس فرصا للشركات في الدول الأعضاء لتوسيع نطاق عملياتها التجارية بحرية تامة ، و تبادل السلع و الخدمات و التقنيات بين بلدانها الأعضاء مما يسمح للجزائر بالولوج إلى أسواق جديدة و كذا الاستفادة من الامتيازات التجارية و نقل التكنولوجيا التي تتيحها هذه الشراكات .

4-البريكس يعزز مبدأ عدم الانحياز المتجذر في سياسة الجزائر الخارجية في ظل تحول العالم إلى التعددية القطبية خاصة بعد الأزمة الأوكرانية التي تؤشر إلى فشل الاستراتيجيات الغربية ، و هذا ما يعطي للجزائر دورا سياسيا في العلاقات الدولية .

5-الجزائر تحتاج إلى إمكانيات دول البريكس من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني فهي تحتاج:

[1] انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس... مؤهلات ومزايا موقع العربي بتاريخ 13 -05-2023 الساعة 19:00 http://arabic.people.com.cn/n3/2022

– إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي خصوصا أن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في المجال الزراعي ، خصوصا و ان روسيا كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات ، لتصبح اليوم من أهم الدول المصدرة للحبوب بحوالي 37. 5 مليون طن في السنة و هو ما يجعل الجزائر التي تمتلك حوالي أكثر من 40 مليون هكتار صالحة للزراعة من تحقيق الاكتفاء الذاتي و التصدير فيما بعد و الحصول على التكنولوجيات المتطورة في هذا المجال .

– الاستفادة من الخبرة الصينية في عدة مشاريع كالصناعات الميكانيكية و صناعات الفضاء التي تعد بلدا رائدا و متطور في تقنياتها ، ضف إلى الخبرة في استغلال و استخراج الثروات الباطنية .

– تحتاج الجزائر إلى خبرة الهند في مجال الصناعات الدوائية و الصناعات التكنولوجية التي تعد بلدا جد متطور فيها ، ضف إلى ذلك الشراكة في مجال تقنيات السكك الحديدية .

– الجزائر يمكنها الاستعانة بكل دول البريكس من اجل إنشاء البنى التحتية بنظام عقود البناء و الاستغلال (بي او تي)و التي تعتمد على مصادر مالية كبيرة كإنشاء الموانئ و السكك الحديدية و الطرق السريعة التي يمكن تمويلها عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة البريكس.

–يمكن للجزائر الاستفادة من موارد بنك التنمية التابع للمنظمة للحصول على قروض ميسرة بعيدة عن الشروط المجحفة التي تفرض من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي دون التدخل في السياسات و الشأن الداخلي للدولة .[1]

[1] ماذا ستكسب الجزائر لانضمامها إلى تكتل البريكس موقع الميادين بتاريخ 14-11-2022 الساعة 13:30
https://www.almayadeen.net/news/economic

– تسعى الجزائر من الانضمام إلى هذه المنظمة بالدخول إلى عالم الكبار بطريقة ذكية تحافظ بها على توازنها الإقليمي و الدولي ، حيث أصبحت لها القدرة على الاختيار الاستراتيجي الذي يمنحها المزيد من التطور و فرض أمر واقع جديد .

– تسعى الجزائر من خلال هذا الانضمام إلى فرض صوتها في المنظمات الدولية و العالمية خاصة الأمم المتحدة بالمطالبة بالحصول على العضوية الدائمة في مجلس الامن و الأمم المتحدة و هذا بحشد تأييد هذه الدول الكبرى .

– أن انضمام الجزائر إلى هذا التكتل يعطيها ثقل سياسيا و اقتصاديا قويا لتفاوض مع الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة النظر في اتفاق الشراكة الموقع من قبل بصيغة رابح_رابح و ليس كما هو الآن و الذي تكبدت فيه الجزائر خسائر معتبرة تكبدتها الخزينة العمومية.

– الانضمام إلى هذا التكتل يسمح بجلب استثمارات مباشرة من هذه الدول وفق مبدأ التكافل بين الدول المنضوية تحته ،وهو ما تسعى الجزائر لتحقيقه من أجل دعم البنى التجتية و خلق فرص العمل لتقليل من البطالة ، وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة بسبب الزيادة في الأسعار العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية و تداعياتها.

– الانضمام إلى هذا التكتل يسمح بتبادل السلع و الخدمات التي يمتلكه كل بلد وبوفرة ، مما يجعل الجزائر في منى من الندرة و التركيز على دعم و أنتاج المنتجات التي تحوز فيها على الأفضلية لجعلها موردا للخزينة العمومية.

–إن تعامل دول البريكس فيما بينها بالعملات المحلية في إطار التبادلات التجارية يسمح للجزائر بالتعامل بالدينار الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من قيمته و جعله عملة دولية ، ضف إلى ذلك الحفاظ على احتياطيات الصرف من العملة الصعبة التي كانت تستنزف في إيراداتها من الدول الأوروبية ، كما يمكنها التنويع من احتياطياتها من العملات الأخرى .[1]

[1] تداعيات الحرب بين روسيا و اوكرانيا على الجزائر موقع الشروق اونلاين بتاريخ 26-05-2023 الساعة 15:30 https://www. echorouk .online.com .

-انخفاض نسبة الدين الخارجي يجعل الجزائر في مركز قوة للتأثر في المنظمات الدولية و أسماع صوتها و التفاوض من مركز قوة مع دول البريكس للانضمام إلى بنك البريكس كعضو مساهم ، هذا المسعى سيعود على الجزائر بالفائدة من اجل الحصول على القروض الميسرة ودون شروط وهو ما يسمح بتمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية و الاستثمارات الكبرى الشيء الذي ينعكس على العمالة ، و بالتالي تخفيض معدلات البطالة و تحسين نسب الدخل الإجمالي و الرفع منها.

المطلب الثالث: مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على انضمام الجزائر إلى بريكس:

يشهد العالم فوضى عارمة وتداعيات في شتى مناحي الحياة الأمنية والسياسية والصحية والمناخية والاقتصادية، نتيجة الحروب والصراعات بين القوى الدولية والإقليمية القائمة على توسيع مناطق النفوذ والسيطرة على الثروات ، فهذا الصراع الجيو سياسي يسبب للبشرية عواقب خطيرة تطال امن واستقرار الشعوب والأوطان ، ففي الوقت الذي لم ينهض فيه العالم بعد من تداعيات أزمة جائحة كورونا ، جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتخلق أزمة عالمية اقتصادية مضافة ،فالصراع الروسي الأوكراني يشكل ضربة للاقتصاد العالمي ، حيث أنه و من أخطر تداعيات هذه الأزمة المستجدة أنها ستعيق وتضر بالنمو وتطور العجلة الاقتصادية العالمية ، وستزيد نسبة التضخم التي بدأت تشهدها بعض الدول .

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 17مارس2022، فإن الآثار السلبية لهذه الأزمة سوف تتدفق من خلال ثلاث قنوات

-القناة الأولى : ارتفاع أسعار السلع ، كالغذاء والطاقة ،الذي سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع ، مما يؤدى بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب .

-القناة الثانية: سوف تتصارع الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة الإنقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد ، وتحويلات العاملين في الخارج ، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

-القناة الثالثة: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين ، سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول ، وتشديد الأوضاع المالية ، وربما التحفيز على خروج النفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة .[1]

فروسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية والمصدرة للمواد الغذائية ، فالحرب بينهما أدى إلى التأثير على سلاسل الإمداد الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة جنونية ، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي ، كما شهدت تكاليف الغذاء قفزة كبيرة ، وأن أكثر البلدان تأثرا بهذه التداعيات هي البلدان التي لها علاقات تجارية وسياحية وإنكشافات مالية مع هاتين الدولتين، ومن بين هذه الدول دول شمال إفريقيا ومن بينها الجزائر محل الدراسة وعليه سوف نورد التداعيات والتأثيرات لهذه الحرب على ثلاث محاور (محور الصادرات والواردات ومحور النظام العالمي الجديد) وإبداء التأثيرات الايجابية والسلبية على الجزائر واقتصادها ومدى تأثير ذلك على شروط انضمامها إلى دول البريكس .

1-تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على صادرات الجزائر:

كما هو معلوم فإن صادرات الجزائر هي عبارة عن حوالي 95 % من مواد هيدرو كربونية (النفط والغاز) بحيث تعتبر أوروبا من أكبر موردي الغاز الجزائري باستخدام خطوط الأنابيب العابرة للحدود فبعد انهيار أسعار النفط وبداية الأزمة في 2016 وانخفاض عائدات الجزائر التي بلغت 29.309مليار دولار في سنة2016 لتنخفض إلى 21.925 مليار دولار في سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وعملية الإغلاق والركود الاقتصاد العالمي الشيء الذي أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات يقدر بـ

[1] الحرب الروسية الأوكرانية و تداعياتها الاقتصادية موقع البنك الدولي بتاريخ 26-05- 2023 الساعة 17:30 union of arab bank https://uabonline.org/ar/

18.711مليار دولار في سنة 2020 ضف إلى ذلك ارتفاع في حجم الواردات الذي قدر بـ 49.437 مليار دولار في 2016لينخفض الى35.547 مليار دولار في 2020 لنفس الأسباب، ألا أنه ومع بداية 2021إرتفعت الصادرات إلى 24.10مليار دولار من المحروقات و3.08 مليار دولار كصادرات للسلع خارج المحروقات.

ومع بداية الحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت الأسعار بحيث تجاوزت في الأسابيع الأولى 100مليار دولار للبرميل كما ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 34% على ما كانت عليه قبل الحرب، ضف إلى ذلك العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا من طرف الدول الأوروبية وأمريكا والتي من بينها منع استيراد الغاز الروسي والاتجاه إلى التخلي عليه بحيث كانت أوروبا تستورد 40%من احتياجاتها من روسيا ، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تقع في أزمة طاقة .[1]

ومن هذا المنطلق ، أصبح لزوما على الدول الأوروبية البحث عن مصادر اخرى لتعويض الغاز الروسي من بلدان أخرى والتي من بينها الجزائر وهذا ما انعكس بالإيجاب على صادرات الجزائر من النفط والغاز حيث بلغت صادرات الجزائر من المحروقات أكثر من 54مليار دولار في نهاية سنة 2022 منها 7 مليار دولار خارج المحروقات حسب تقديرات الحكومة الجزائرية وهذا ما انعكس على ميزان المدفوعات والذي حقق فائضا معتبر يفوق 20 مليار دولار لأول مرة في سنة 2022، كما أدى ذلك إلى ارتفاع إحتياطى الصرف إلى أكثر من 56 مليار دولار حسب إحصائيات بنك الجزائر ، ومن بين إيجابيات هذا الارتفاع يكمن في ارتفاع حجم الاستثمارات في ميدان الطاقة وكذلك في عملية الاكتشافات والتي تعتبر عامل جذب بسبب هذه الحرب

[1] الجزائر و الحرب الروسية و الأوكرانية مكاسب طاقوية و مخاوف غذائية .(موقع نون بوست) بتاريخ 16-04-2023 الساعة 18:00
https://www.noonpost.com/content/43436

بحيث رسمت الدولة خطة للاستثمار 40مليار دولار للفترة مابين 2022-2026في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية ،الهيدروجين الأخضر، وإنتاج الكهرباء) ، قصد الرفع

من طاقات التصدير خاصة إلى أوروبا في ظل حاجة هذه الأخيرة إلي مصادر الطاقة، فالجزائر بسعيها إلى جعل إيطاليا أكبر مورد للغاز في أوروبا حسب آخر الاتفاقيات تصبو إلى الرفع من طاقاتها التصديرية إلى 100مليار متر مكعب في السنة من خلال الر فع من قدراتها الإنتاجية كما أن لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء الممتد من نيجيريا الى الجزائر مرورا بالنيجر بطول 4128 كيلومتر والذي ينقل 30مليار متر مكعب من الغاز إلى أوروبا الأثر الايجابي لتحقيق هذا المسعى، وهذا ما يتناسب مع إستراتيجية الجزائر لمضاعفة الصادرات لتحقيق أكثر من200مليار دولار كناتج داخلي خام والذي يسمح بانضمام الجزائر إلى منظمة البريكس ، فالحرب الروسية الأوكرانية كان لها الأثر الإيجابي بالدفع بـ صادرات الجزائر إلى تحقيق عوائد مالية كبيرة جعلتها في أريحية مالية ، وكسب أسواق جديدة لتصريف منتجاتها النفطية في شاكلة أسواق الصين والهند ، كما مكنتها من استقطاب عدة استثمارات خاصتا في مجال الطاقة وما رغبة كل من إيطاليا والنمسا وألمانيا في إقامة مشاريع للطاقات المتجددة ونقل الهيدروجين الأخضر في الجزائر إلا دليل على ذلك.

ضف إلى ذلك استخدام هذه العوائد في تطوير القطاع الفلاحي و النهوض به مما يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي ، واستقلالية القرار السياسي للدولة.

2-تأثير الحرب الروسية على واردات الجزائر:

يعتبر القمح والذرة والشعير وزيوت الطعام من أكبر واردات الجزائر والتي تفوق المليار والنصف دولار ، فالجزائر تقتني سنويا 7 مليون طن من القمح و تحتل المرتبة الخامسة عالميا في استيراد هذه المادة، رغم نمو الإنتاج الفلاحي بنسبة 14% [1]

وتوجه الحكومة الجزائرية إلى سياسة تحقيق الأمن الغذائي بالدفع بهذا القطاع إلى النمو ففي آخر الإحصائيات لسنة 2022ساهم بمقدار 25 مليار دولار في الناتج الإجمالي المحلى إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى زيادات في أسعار القمح والمنتجات الفلاحية وكذا الأسمدة الأمر الذي انعكس سلبا على واردات الجزائر والزيادة فيها ، ضف إلى ذلك نقص الإمدادات من المواد النصف مصنعة وارتفاع مصاريف الشحن والتأمين الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء على الخزينة العمومية بسبب سيادة الدعم نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية والتي تأثر بدورها على مؤشرات الأسعار الداخلية وبالتالي نكون امام حالة التضخم المستورد، فروسيا وأوكرانيا لهما ثقل دولي في إنتاج الغذاء والحبوب الأساسية خاصة القمح والذرى والسعير والزيوت، ويمكن وصفهما بأنهما سلة الغذاء العالمي ، إذ تتربع روسيا على مقعد أكبر مصدري للقمح في العالم ورابع أكبر مصدري للذرة ،أما أوكرانيا فتمثل رابع أكبر مصدر للقمح والذرة الصفراء على مستوى العالم، وقد صدرت الدولتان 30%

من القمح المتاح للتجارة العالمية في 2020، وصدت أوكرانيا وحدها 17%من كمية الذرة والشعير المتاحة للتجارة العالمية في 2020، وقد اقتنت الدول العربية 40% من هذه الصادرات وللجزائر نصيب منها بعدما تخلت على القمح الفرنسي فقد ارتفع أسعار القمح في بداية الحرب إلى 384 دولار للطن الواحد وهو ما يؤدى حتما إلى ارتفاع قيمة الواردات للجزائر والذي ينعكس سلبا على تحقيق الجزائر لفوائض مالية و الدفع إلى استغلال

[1] إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ons 2021م.

الاحتياطي من النقد الأجنبي والذي قد يكون عائقا في تحقيق هدف بلوغ أكثر من 200مليار دولار في الناتج الداخلي الخام لتحقيق شروط الانضمام إلى البريكس ، كما يمكن أن يكون هذا الارتفاع حافزا للحكومة الجزائرية في تبني استثمارات في القطاع الفلاحي على المدى المتوسط لتحقيق أمنها الغذائي والتصدير في المستقبل لأن الإمكانيات موجودة فمن المعلوم أن الجزائر تحوى أكثر من 40 مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة لا يستغل منها إلا 8 ملايين هكتار [1]حسب وزارة الفلاحة وهذا ما قد يكون عامل جذب (تأثير ايجابي معاكس لهذه الحرب)، كما يمكن للجزائر أن تستقطب استثمارات من دول البريكس وكذا نقل التكنولوجيا في هذا الميدان الأمر الذي يسمح بجلب اهتمام هذه الدول لضم الجزائر إليها.

إن تنويع واردات الجزائر و اللجوء إلى الأسواق الناشئة لدول البريكس مع إمكانية استعمال هذه الدول لعملاتها المحلية في التعامل مع الجزائر، يتيح للجزائر الخروج من الهيمنة الأوروبية وكذا اقتصاد جزء من مواردها بالدولار والاورو ، كما قد يعطي للعملة (الدينار) دفع نحو الصعود مقارنة بالعملات الأخرى يعتبر من الايجابيات و التي تحفز هذه الدول على قبول عضوية الجزائر في هذه المنظمة .

3-تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على مدى تاقلم الجزائر مع النظام العالمي الجديد:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى وضع دولي جديد ،حيث رسمت معالم نظام تعددي الأقطاب في ظل تزايد المنادات بعالم يسوده العدل ،بسبب الغطرسة الغربية الأمريكية ،و الازدواجية في التعامل مع الدول، و ما الحرب الروسية الأوكرانية الا دليل على تعامل هذه الدول بمنطق المصلحة في معالجة الأزمات الدولية ،فنشأة عالم متعدد الأقطاب يتيح للجزائر فرصة التموقع ، و الاستفادة من عناصر التأثير في الهيئات الدولية من منطلق عدم الانحياز ، ويعطيها القوة لتفاوض مع جميع أقطاب هذا العالم الجديد، الذي بدأت معالمه

[1] الديوان الوطني للإحصاء شعبة الفلاحة 2021م.

ترتسم مع بداية هذه الحرب، فمن منطلق توافق الرؤى بين الجزائر و الدول المنظوية تحت جناح البريكس، يجعل من انضمام الجزائر إلى هذا الفضاء أمر ممكن.كما أن تغير إستراتيجية تعامل الجزائر مع الدول الأوروبية و السعي لإعادة المفاوضات معها ،من منطلق قوة بسبب حاجة الدول الأوروبية إلى الجزائر لتأمين وارداتها من الطاقة،يجعل من هذه الحرب سببا ايجابيا لتحقيق فرصة الانضمام.

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن القول مما تم سرده أن للجزائر دوافعها الخاصة لتحقيق حلم الانضمام إلى هذا التكتل الناشئ ، و أن للاقتصاد الجزائر كل مقومات النجاح في حالة وجود إرادة سياسية لتحقيق ذلك ،في ظل إستراتيجية محكمة لتطوير الاقتصاد الجزائر و جعله رائدا بين الدول ، فاستغلال المؤهلات البشرية و الطبيعية يمكن أن يجعل من الاقتصاد الجزائر من بين الأعلى نمو في المدى المتوسط ،وأن استغلال تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في شقها الايجابي للتموقع مع كبار العالم أمر وارد و قابل للتحقيق.

الخاتمة:

في ظل عالم متعدد الأقطاب في طور الإنشاء،لا مكانة للضعيف فيه ، يتعين على الجزائر رسم معالم لتحقيق الأهداف المسطرة ، و هذا بالدفع بعجلة التنمية الداخلية ، و استغلال جميع الفرصة المتاحة لتحقيق هذا الغرض ، فدول البريكس هي دول ذات أسرع نسب النمو في العالم ،مما يجعل رهان تحقيق ذلك أمر غير مستحيل في حال التوظيف الجيد لإمكاناتها و استغلال هذا الانضمام لتحقيق هدف النمو بجلب استثمارات كبرى خاصة في القطاع الفلاحي و التزود بالتكنولوجيات المتقدمة التي تزخر بها دول البريكس ، و هو ما يحقق للجزائر أمنها الغذائي في الآجال القصيرة ، و يسهم فيما بعد بإقامة صناعة متطورة ، ويمنحها الثقل السياسي في النظام العالمي الجديد، غير أن التوظيف السيء لهذه العوامل و دون التدقيق في الأمور يجعلنا نكون أمام استعمار ناعم جديد هدفه جعل من الجزائر سوقا واعدة له ‘ومشروع للتوسع في القارة الإفريقية بحكم عامل الموقع لا غير، فالقراءة الجيدة لدوافع البحث عن الانضمام إلى هذا التكتل في ظل الأوضاع الحالية و عدم اتضاح الروئيا فيما يخص مخرجات الحرب ،و تركيبة العالم الجديد ،يوجب على الجزائر الانفتاح على جميع الأقطاب المكونة لهذا العالم في ظل البحث على مصلحة الجزائر و فقط.

و من هذا المنطلق يمكن نستخلص بعد تحليل جميع الفرضيات ، النتائج التالية :

-أن منظمة البريكس تسعى إلى تغيير بنية النظام العالمي الجديد بجعله متعدد الأقطاب و كسر الهيمنة الغربية و الأمريكية الأمر الذي سيدفع بها إلى تبني فكرة التوسع بضم دول ذات ثقل اقتصادي و سياسي تشاطرها نفس الأفكار و التوجهات في شاكلة بريكس بلوس .

-أن الاقتصاد الجزائري و رغم جميع الإصلاحات التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، لم يرقى إلى التطلعات و الأهداف المرجوة لتحقيق النمو ، و إرساء قاعدة اقتصادية و

صناعية متينة الهدف منها التخلص من تبعية المحروقات و التي بقيت في حدود 90% من إجمالي الصادرات رغم المخصصات المالية الكبرى المرصودة لذلك .

-إن طموح الجزائر للانضمام إلى البريكس يواجه تحديات جمة ، على رأسها تحقيق أهداف النمو الاقتصادي من خلال استغلال جميع الإمكانيات الهائلة المتاحة و جعلها في خدمة هذا التوجه .

-لقد أثبتت التجربة أن القطاع الفلاحي هو القاطرة الفعلية لتحقيق هذه الانطلاقة في حالة الاهتمام المتزايد به ، فمساهمته بنسبة 14% في الناتج الداخلي الخام (25 مليار دولار) في السنوات الأخيرة لدليل على أن الجزائر يمكنها ان ترفع هذه النسبة إلى أكثر من 100 مليار دولار في السنوات الثلاث القادمة في حالة إدراج إصلاحات هامة ، و جلب استثمارات أجنبية مباشرة ، الأمر الذي يمكنها من تحقيق امنها الغذائي في بادئ الأمر ، ثم السعي لجعله مورد لترقية الصادرات خارج المحروقات .

-إن الحرب الروسية الأوكرانية أثبتت أنه لابد من تسريع عملية الإصلاحات في المجال الاقتصادي عموما و الفلاحي خصوصا ، فأزمة الطاقة المترتبة على هذه الحرب كشفت مدى قدرة الجزائر على التموقع في السوق الدولية من خلال استثمارات كبيرة في الطاقات المتجددة و على رأسها الطاقة الشمسية و الهيدروجين الأخضر و الذي يعتبر البديل للطاقات التقليدية ، كما أن بقاء الجزائر تحت رحمة استيراد المواد الغذائية و كذا الأسمدة و المعدات الفلاحية و عدم تمكنها من تحقيق استقلالها الغذائي في المدى القريب ، سيحتم عليها إنفاق موارد هامة من العملة الصعبة بسبب ارتفاع أسعار هذه المواد بسبب تداعيات هذه الحرب .

-أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها الأثر الايجابي في الرفع من مدخلات البلاد من العملة الصعبة بحيث فاقت عائداتها 54 مليار دولار ، الشيء الذي انعكس على ميزان المدفوعات الذي حقق فائض بأكثر من 20 مليار دولار في سنة 2022 و هذا ما يمكن

استغلاله في تحقيق احد أهداف الانضمام ، و هو الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام الى ما فوق 200 مليار دولار .

-إن تطابق الرؤى بين الجزائر و دول البريكس في ضرورة تغيير النظام الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية قد يجعلها ورقة لتحقيق احد شروط الانضمام لهذا التكتل .

-أن سعي الجزائر لتحقيق مكاسب جمة من انضمامها إلى هذا التكتل ، لا يغنيها عن أخذ الحيطة في التعامل بحذر و قراءة جميع الاحتمالات و الآثار التي تنجم على هذا الانضمام ، فقد يتسبب في جعل الجزائر سوق لهذه الدول دون تحقيق أهداف التنمية المرجوة كما حدث مع الاتحاد الأوروبي ، ضف إلى ذلك جعل من الجزائر هدفا للدخول إلى الأسواق الإفريقية دون أن تكون هناك مكتسبات ، و بالتالي نكون أمام استعمار ناعم من جديد .

-إن توجه الجزائر إلى استغلال الثروات الباطنية و المعدنية المنسية من أجل تحقيق عائدات إضافية خارج المحروقات دون إستراتيجية محكمة و مدروسة قد يعرض ثروة الأجيال إلى الاندثار .

-إن الحرب الروسية الأوكرانية قد تكون سببا في تسريع عملية انضمام الجزائر إلى هذا التكتل بسبب رغبة الدول المشكلة لهذا المنتدى بالتوسع والانفتاح على اقتصاديات ذات نمو متسارع و طاقات بشرية و مادية و مواقع إستراتيجية ، ترى فيها دفعا قويا لتحقيق أهدفها في مجابهة الدول الغربية .

-إن الجزائر و من موقعها الجغرافي الهام و طاقاتها البشرية و الاقتصادية يمكنها أن تكون همزة وصل بين أوروبا و إفريقيا و الدول الأسيوية الأمر يمكنها من التموقع في هذا العالم الجديد الذي يتم بناؤه .

- يمكن للجزائر في حالة انضمامها إلى هذا التكتل أن تستفيد من المزايا التي يمنحها ،من خلال جلب استثمارات كبيرة ،و تمويلات من صندوق الاحتياط و بنك البريكس ، لتطوير

البنى التحتية، و كذا تطوير القطاع الفلاحي سعيا لتحقيق أمنها الغذائي في اقرب الآجال ، ضف إلى نقل التكنولوجيا.

–في الأخير يمكن القول أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت إلى زيادة وزن هذا التكتل عالميا ،وما رغبة العديد من الدول في الانضمام إليه إلا دليلا على ذلك ،وقد تكون تداعيات هذه الحرب سببا في إقناع هذه الدول لضم الجزائر إليها رغم تواضع أدائها اقتصاديا.

قائمة المصادر و المراجع :

المقالات و المجلات :

1- ضيف احمد و عزوز احمد، واقع التنويع في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ، جامعة البويرة الجزائر –مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14 (العدد 19)ص36/13 سنة2018 .

2-الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية أ. بوقصة ايمان جامعة تبسة

Algeria's economic reforms and their role in achieving development

3-مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 2543-9711 العدد 03 مارس 2018

4-مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 16 العدد 22 السنة 2020 .

5- تحليل و تقييم ادوات السياسة النقدية و فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، دراسة حالة الجزائر، الفترة (1990-2017) د فتيحة بن علي + د صالح بن تومي

5-هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 مجلة السياسة و الاقتصاد العدد الخامس يناير 2020 ص40 جامعة قسنطينة .

5-القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال و سبل تطويره ، دراسة تحليلية .

Algerian industrial sector since independence and means of its development an analytical
study

6-ناصر لبنى مجلة أبحاث و دراسات التنمية مجلد 6 العدد 1 (جوان 2019)

7-الهدبة مناجلية جامعة باجي مختار عنابة ، مجلة دراسات و أبحاث –المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية العدد 9 بتاريخ 26مارس 2017

8-واقع القطاع الصناعي و سبل تطويره

The reality of the industrial sector in Algeria and ways to development it

9-سلامة وفاء جامعة سكيكدة ، مجلة اداء المؤسسات التجارية العدد 13 / 2018 .

10-تجمع البريكس و القوى الاقتصادية الصاعدة "الفعالية و الجاذبية"

11-إسلام إبراهيم حسين ، جامعة الاسكندرية 2021

12-واقع و مستقبل مجموعة، البريكس على النظام الدولي

13-علاء الدين محمد الجعبري ، جامعة الازهر غزة 2018

14-التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية للحرب الروسية الاوكرانية على اليمن جويلية 2022

15-معلم ام البنين اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة باتنة 2022/2021

16-بريكس و التوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الامريكية في النظام الدولي .

17-سلسلة قضايا التخطيط و التنمية رقم (253) تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول البريكس

المواقع الالكترونية :

1-الحرب الروسية الأوكرانية ودوافعها – موقع ويكبيديا بتاريخ 29-03-2022 https://ar.wikipedia.org

2-الحرب الروسية الأوكرانية ودوافعها –موقع ويكبيديا بتاريخ 29-03-2023 الساعة 14:30 https://ar.wikipedia.org/wiki

3-تأثير حرب روسيا و اواكرانيا على الاقتصاد العالمي، موقع اقتصاد الجزيرة نت بتاريخ 22-03-2022 الساعة 20:30 https://www.aljazeera.et/e busnes 22/03/2022

4-بريكس وتأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية موقع الميادين بتاريخ 26-08-2022- الساعة 15:30 https://www.almayadene.net/news/economic

5-التكتلات الاقتصادية الحديثة موقع وكيبيديا بتاريخ .2022/11/14 الساعة10:30 https://ar.wikipedia.org

6-تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الجزائر موقع الشروق أونلاين بتاريخ 26-05-2023 على الساعة 11:15

https://www. echorouk .online.com

7-المقومات الجغرافية للجزائر موقع جغرافيا الجزائر بتاريخ 23-05-2023 الساعة 14:30

https:// fanack.com/ar/algeria/geography-of-algeria/

8-الجزائر تراهن على الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي موقع سكاي نيوز عربية، بتاريخ 25-05-2023 الساعة 12:30.

https://www.skynewsarabia.com/business

9-ربيعة خريس، الجزائر تشهر ورقة الثروات الباطنية المنسية لمواجهة الأزمة المالية موقع نونو بوست بتاريخ 19-05-2023 الساعة 16:30

https://www.noonpost.com/content/

10-هل تحقق الجزائر شروط الانضمام الى بريكس موقع اقتصاد الدول العربية بتاريخ 18-03-2023 الساعة 9:00

https://www. aa.com/tr/ar/

11-القطاع الفلاحي في الجزائر قدرات كبيرة على الصمود في ظل أزمة صحية غير مسبوقة موقع أبياس بتاريخ 14-11-2020 الساعة 18:30 **https://www.aps. dz/ar/economie/**

12-هل تحقق الجزائر شروط الانضمام الى بريكس في 2023 موقع اقتصاد الدول العربية بتاريخ 18-03-2023 الساعة 17:30

https://www. aa.com/tr/ar/

13-تداعيات الحرب بين روسيا و اوكرانيا على الجزائر موقع الشروق اونلاين بتاريخ 26-05-2023 الساعة 13:30

https://www. echorouk .online.com .

14-انضمام الجزائر إلى البريكس خيار استراتيجي موقع العربي بتاريخ 26-05-2023 الساعة 13:30

alaraby.com/un/opinion https://www.

15-المقومات الاقتصادية الجزائرية في مستوى تطلعات البريكس، موقع يومية الشعب الجزائري بتاريخ 30-05-2023 الساعة 9:30.

https://www.ech-chaab.com/ar

16-المؤهلات الاقتصادية للجزائر موقع جغرافيا الجزائر بتاريخ 19-05-2023 الساعة 11:30

https://fanack.com/ar/algeria/geography-of-algeria/

17-انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس... مؤهلات ومزايا موقع العربي بتاريخ 13 - 05-2023 الساعة 19:00

http://arabic.people.com.cn/n3/2022

18-ماذا ستكسب الجزائر لانضمامها إلى تكتل البريكس موقع الميادين بتاريخ 14-11-2022 الساعة 13:30

https://www.almayadeen.net/news/economic

19-تداعيات الحرب بين روسيا و اوكرانيا على الجزائر موقع الشروق اونلاين بتاريخ 26-05-2023 الساعة 15:30

https://www. echorouk .online.com .

20-الحرب الروسية الأوكرانية و تداعياتها الاقتصادية موقع البنك الدولي بتاريخ 26-05- 2023 الساعة 17:30

union of arab bank https://uabonline.org/ar/

21-الجزائر و الحرب الروسية و الأوكرانية مكاسب طاقوية و مخاوف غذائية .(موقع نون بوست) بتاريخ 16-04-2023 الساعة 18:00

https://www.noonpost.com/content/43436

-ملخص الدراسة:

أن الجزائر و رغم تواضع اقتصادها و ناتجها الداخلي الخام و الذي لا يضاهي ناتج أصغر دولة في هذا التكتل جنوب إفريقيا ،إلا أنها ستحظى بالموافقة على انضمامها إلى هذا التكتل و لو كعضو ملاحظ نتيجة وزنها السياسي و الدبلوماسي، ضف إلى علاقاتها التاريخية و الإستراتيجية مع معظم دول هذا التكتل ،كما لا ننسى رغبة دول هذا التكتل في الانفتاح على التوسع من أجل مجابهة تهديدات دول السبع لسيطرة على مفاصل النظام العالمي والذي ظهر إلى العلن مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية و وقوف دول البريكس إلى جانب روسيا لتخفيف وطئت العقوبات ، في حين وقفت دول السبع إلى جانب أوكرانيا.

كما على الجزائر أن تعي الدرس من هذه الحرب ببناء علاقات متينة مع دول موثوقة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة في ظل ضرورة تحقيق أمنها الغذائي في القريب العاجل ، فسلاح العقوبات و تجميد الأرصدة المفروض على روسيا ومن قبلها دول أخرى لا تسير في نهج هذه الدول الغربية لمدعات لأخذ الاحتياط خاصة في ظل مواقف الجزائر الثابتة في الدفاع على الدول ، و أشتعل المنافسة على خيرات الدول الأفريقية ، الشيء الذي يحتم على الجزائر قيادة الدول الأفريقية الى التكامل فيما بينها و تحقيق الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة ، لا أن تكون هدف ومجرد طريق لدخول الدول العظمى إلى القارة ونهب خيراتها.

Study summary:

Algeria, despite its modest economy and gross domestic product, which is not comparable to the output of the smallest country in this bloc, South Africa, will be approved to join this bloc, even as an observant member, as a result of its political and diplomatic weight, in addition to its historical and strategic relations with most The countries of this bloc, as we do not forget the desire of the countries of this bloc to be open to expansion in order to confront the threats of the seven countries to control the joints of the global system, which appeared to the public with the beginning of the Russian-Ukrainian war and the BRICS countries standing by Russia to ease the impact of the sanctions, while the BRICS countries stood Seven besides Ukraine

Algeria should also be aware of the lesson from this war by building strong relations with reliable countries to achieve the desired economic start in light of the need to achieve its food security in the near future. Precaution, especially in light of Algeria's steadfast positions in defending countries, and competition ignited over the goods of African countries, which necessitates Algeria to lead African countries to integration among them and to achieve stability and achieve sustainable development, not to be a goal and just a way for the great powers to enter the continent and plunder its wealth